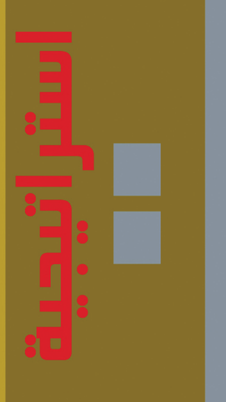


115

محمد المختار ولد السعد

عوائق الإبداع في الثقافة العربية
بين الموروث الآسر وتحديات العولمة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

عوائق الإبداع في الثقافة العربية
بين الموروث الآسر وتحديات العولمة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

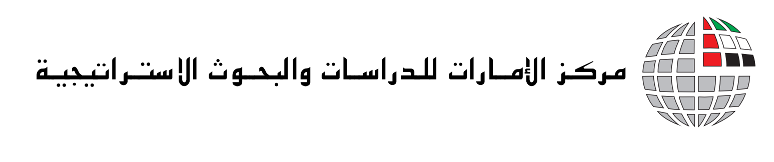
دراســات استراتيجيــة

عوائق الإبداع في الثقافة العربية
بين الموروث الآسر وتحديات العولمة

محمد المختار ولد السعد

العـدد 115

تصـدر عـن



محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2006

ISSN 1682-1203
ISBN 9948-00-816-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

مقدمة

ينبع الاهتمام الراهن بقضية الإبداع في الثقافة العربية من القلق المتزايد والمشروع على مستقبل هذه الثقافة في ظل واقع عربي حائر يواجه تحديات عولمة جارفة متجددة المظاهر والآليات. فلم يشعر العرب في يوم من الأيام بما يشعرون به اليوم من إحباط وقلق على المستقبل من جراء واقعهم المأزوم، وتيار العولمة الجارف، وما عرف من مضاعفات خطيرة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001.

في هذا الإطار، تأتي مبادرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتنظيم ندوة في صيف عام 2002 ببيروت[1] لوضع "خطة قومية للإبداع الثقافي والإعلامي في مواجهة العولمة"؛ وعياً منها بأن التخطيط للمستقبل ضرورة لضمان تحقيق الأهداف والاستراتيجيات المنشودة.

غير أن أية خطوة - مهما كانت وجاهتها - تتوقف نجاعتها على التشخيص الدقيق لما يعترض تطبيقها من عوائق، وتحديد السبل الكفيلة بالتغلب عليها.

ومن هذا المنطلق، سعت هذه الدراسة إلى تشخيص معوقات الإبداع في الثقافة العربية، وهذا درب من النظر لم تتمهد سبله بعد في ساحتنا العربية رغم حاجة كل ثقافة إلى عنصر استجواب ذاتي يأخذ مسافة بنيوية من الذات لتشخيص ما بها من علل. وإذا كنت أعي جيداً عدم ألفتنا الحديث عن

نواقصنا، وعزوفنا عما لا يدغدغ عواطفنا، فإنني فوجئت -مع ذلك- بغياب الدراسات في هذا الموضوع[2] في وقت تتعالى فيه أصوات الغيورين على مستقبل هذه الثقافة، ويتنادى فيه المختصون على أكثر من صعيد لدراسة ما يتهددها من أخطار، وما تشكوه من علل، وما يتعيَّن القيام به للنهوض بها وتمكينها من مسايرة العصر.

ولعل أولى الخطوات على هذه الطريق هي محاولة استجلاء عوائق الإبداع في بنية الثقافة العربية ووسطها الآوي لها قبل الخوض في العولمة وتداعياتها المختلفة المعوقة لهذا الإبداع أو المساعدة عليه. فتحديد معوقات الإبداع هو الخطوة المنهجية الأولى لوضع خطة للنهوض به يراد لها النجاح. كما أن التداخل المتزايد اليوم بين العوامل الداخلية والخارجية، يجعل من الضروري إدراك حقيقة العولمة كظاهرة ينبغي استيعابها في أبعادها المختلفة؛ للاستفادة من جوانبها الإيجابية، والتصدي لأبعادها الأيديولوجية الإقصائية.

ولذا، فإن عوائق الإبداع الداخلية والخارجية في الثقافة العربية تشكل لحمة هذا الكتاب وسداه، كما يشكل تفاعل ثالوث الإبداع والثقافة والعولمة فضاءه ومادته وإطاره.

وإذا كنا سنفصل القول في دلالات هذه المفاهيم وما يكتنف تعريفها من مصاعب، فإننا سنتجاسر على تقديم تعريف موجز لها، رغم ما يطرحه ذلك

من حرج علمي حقيقي لتباين التعريفات ومنطلقات أصحابها، وعدم اتفاق المختصين على كلمة سواء بينهم فيما يتعلق بها.

فالإبداع يمكن القول إنه القدرة على ابتكار الجديد المهم المفيد «عن طريق إعادة تنظيم عناصر الموقف، وإعادة تكوين الواقع، وتغيير النظرة إليه».[3] وهو بتعبير آخر، عملية إخصاب بين طاقة كامنة ولد بها الإنسان، ووسط احتضن الطاقة، وغذاها وحفزها إلى الظهور والتميز والخلق والابتكار.

أما الثقافة فهي «بنيان معقد من العقائد والقيم والأفكار والمعايير التي توجه سلوك الأفراد وحياة المجتمعات... حول ما هو صحيح وما هو خطأ، وما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه...».[4]

وتبقى العولمة عصية على التعريف إلى حدٍّ أحجم معه محررو كتاب **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟**[5] عن إعطاء تعريف لها، رغم صرامة هذا الكتاب المنهجية، وما اشتمل عليه من نصوص مفتاحية وقراءات متخصصة متعددة لظاهرة العولمة في أبعادها الثقافية والسياسية والاقتصادية. وهذا الإحجام نابع من احتراز منهجي مشروع من المجازفة بتعريف ظاهرة مركبة لا تزال في طور التشكل والنمو.

ومع ذلك، يمكننا القول -مع ما يلزم من تحفظ- إن العولمة آلية من آليات التطور الرأسمالي، تتسم بمسعاها إلى صهر شعوب الأرض وثرواتها في دينامية اقتصادية عالمية تسيطر عليها الشركات العابرة للقارات وأساطين

المال والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الكبرى، وتسخر لخدمتها ما وفرته ثورة تقنية المعلومات والاتصالات من تقنيات ووسائل، وهي أيضاً أيديولوجية إقصائية نابذة للثقافات الأخرى، وساعية إلى تنميط ذوق الناس وميولهم وأفكارهم وفق النموذج الأمريكي، وتحويل الثقافة إلى سلعة.

وبناء على ما سبق، فقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين، يدور أولهما حول العوائق الذاتية للإبداع، والثاني يعنى بمعالجة تحديات العولمة، وسبل التعامل معها.

وقد تناول المحور الخاص بالعوائق الذاتية للإبداع: المعوقات الثقافية؛ والاجتماعية والسياسية؛ والمعوقات الاقتصادية. وعلى الصعيد الثقافي، تناولنا المعوقات المتمثلة في: الموروث الآسر؛ وتخلف المنظومة التربوية؛ وضحالة الإنتاج الثقافي؛ وارتفاع نسبة الأمية؛ وتدني محتوى الإعلام وضبابية أهدافه؛ ووطأة الأيديولوجيا. وعالجنا في الجانب الاجتماعي والسياسي: واقع التخلف الاجتماعي؛ وغياب الحريات والاستبداد السياسي والتسلط الأمني؛ والتشرذم وغياب المشروعية السياسية والانكشاف الأمني؛ والإفراط في الثقة بالذات وتراكم الإحباطات. أما على الصعيد الاقتصادي، فانصب اهتمامنا على معالجة تداعيات فشل مشاريع التنمية؛ والتخلف التقني، وضعف البحث العلمي المؤسسي؛ وضعف مردودية الإبداع وعدم تشجيع أصحابه.

أما المحور الخاص بتحديات العولمة فقد استوقفتنا فيه: آليات العولمة الثقافية، وأهمها: التنميط الإعلامي واللغوي والمفاهيمي، و"تسليع" الثقافة؛ وعالجنا ظاهرة تثقيف السياسة التي تجلت في نظرية "صدام الحضارات" لصمويل هنتنجتون الذي اعتبر أن المصدر الغالب للصراعات والانقسامات بين البشر في القرن الحادي والعشرين لن يكون أيديولوجياً ولا اقتصادياً، وإنما سيكون ثقافياً؛ وتحدثنا عن العولمة الثقافية وسبل التعامل معها، لنؤكد ضرورة التفاعل الإيجابي الواعي معها، للاستفادة من إيجابياتها، وتجنب سلبياتها ومخاطرها، وأكدنا ما أصبح للثقافة من دور تنموي وسياسي حاسم بعد أن اتخذت من ثورة المعلومات أساساً مكيناً لها، فقد أصبحت الثقافة رأس مال أساسياً في الموجة الثالثة من الثورة الصناعية التي تشكل المعرفة عماد القوة والثروة فيها في عصر سيادة العلم على كل ما سواه...

وهذه النقلة النوعية في مكانة الثقافة وصناعتها، تدعونا إلى النظر الفاحص لواقع ثقافتنا، وتشخيص ما يعوقها عن الخلق والإبداع، وتأهيلها لكسب رهان المستقبل، والإسهام بفاعلية في سوق المعرفة والقيم الثقافية المبدعة في عالم لا مكان فيه لغير القوي المبدع.

العوائق الذاتية للإبداع

قد يكون من المفارقة الحديث عن الإبداع وعوائقه في الثقافة العربية في وقت نشعر فيه بقلق حضاري فعلي على مستقبل الأمة العربية نفسها، لما يهدد هذا المستقبل من تحديات استراتيجية شاملة جعلت البعض يتحدث عن "تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي".[6] غير أن الوعي بخطورة التحدي وضرورة مواجهته، والارتباط العضوي بين الثقافة والسياسة في فكرنا العربي، والشعور باستهداف البعد الثقافي العربي بعد أن تم الاختراق السياسي والاقتصادي؛ كل ذلك يجعل من المشروع العمل على النهوض بالإبداع في إطار تفعيل الجبهة الثقافية.

وستكون محاولة تعريف الإبداع قنطرتنا للحديث عن عوائقه التي تتمحور حولها هذه الدراسة.

قد يكون من باب الفضول المعرفي غير المجدي البحث عن تعريف جامع مانع للإبداع الذي يعتبر من أكثر المفاهيم الفكرية خلافية، لتداخل مستويات البحث فيه وتباين مرجعيات الباحثين.[7] فتيزيني[8] يرى أن مقاربة هذا المفهوم "برؤية تركيبية" تسهل الإحاطة بأهم دلالاته. وتنطلق تلك المقاربة من ثنائيات "جدلية التواصل والتفاصل التاريخي" والمعرفي، والسابق واللاحق، والدال والمدلول، والحرية والضرورة... في عملية الإبداع.

ويرى ويتيج Wittig أن «الإبداع فعل مبتكر أو أصيل متعمد، مفيد، ويستحق الاهتمام، ويقدم حلاً فريداً لمعضلة معينة».[9]

ويعرفه روبنـز Robbins بأنه «... القدرة على جمع الأفكار بطريقة فريدة لإيجاد ارتباط غير عادي بينها...».[10]

والإبداع في مفهوم العلـماء اليابـانيين هـو «إنتـاج شيء جديـد، يتـصل بمجال اجتماعي محدد، ويتصف بالأهمية والفائدة...».[11]

وهناك من يرى أن الإبداع هو «القدرة على رؤية علاقـات جديـدة بـين حقائق الحياة الموروثة وتصورِها، والقدرة على عبور حاجز العرف والتقاليـد السائدة في مجالات الفكر الإنساني كافة... إنه تنظيم كلي أولي لخبرة سابقة من المدركات، ومن آثار الذاكرة، وصور الأشياء والحركات. وهو تنظيم طـامس لدرجة أنه لا يتمظهر في عبارة أو لفظ. وتعمل الصورة والخيال معاً على حفز هذه المعرفة بواسطة المعارف الأقرب وتحريكها لاحتوائها فيه...».[12]

وذهب آخر إلى أن «الإبداع مشروع لتعبئـة الطاقـات في سـبيل الإتيـان بالجديد المختلف والجوهري عن طريق إعادة تنظيم عناصر الموقف، وإعـادة تكوين الواقع وتغيير النظرة إليه...».[13]

وقد فسر آخرون الإبداع على أنـه موهبـة، وجهـد، ودربــة، وربطــوه «بعوامل موضوعية، فاشترطوا لـه الثقـة بالـذات، وحـب الاطـلاع، وروح الإشكال والميل إلى طرح الأسـئلة، ووجـود الـروح النقديـة، والقـدرة عـلى الاستجابة التلقائية، وحب الأصالة والتفرد، والاستقلال في الرأي، والقدرة عـلى التركيـز طـويلاً وعـلى تجميـع الـذات إزاء مـشتتات الانتبـاه في العـالم الخارجي، وقوة الإرادة. وباختصار توفر الحافز والمعرفة والإرادة...».[14]

أما الإبداع في مدلول الأقدمين، فيعرفه الجرجاني بأنه: «إيجاد الشيء من لا شيء، وقيل الإبداع تأسيس الشيء عن الشيء، والخلق إيجاد شيء من شيء؛ قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾. وقال: ﴿خَلَقَ الإِنْسَانَ﴾. والإبداع أعم من الخلق، ولذا قال: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾، وقال: ﴿خَلَقَ الإِنْسَانَ﴾، ولم يقل بديع الإنسان».[15]

وذهب التهانوي إلى أن «الإبداع في اللغة إحداث شيء على غير مثال سبق، وفي اصطلاح الحكماء: إيجاد شيء غير مسبوق بالعدم، ويقابله الصنع وهو إيجاد شيء مسبوق بالعدم...».[16]

ولا تقدم المعاجم العربية فصل مقال في هذا المضمار يسوغ العودة إليها والخوض في تعريفاتها اللغوية التي لا مكان فيها لتطور دلالة المصطلحات تاريخياً.

ويبقى الإبداع وليد العبقرية وابنها الشرعي، والعبقرية لا تنمو ويشتد عودها إلا إذا وجدت وسطاً صالحاً لنموها. فإن لم تجد ذلك الوسط ظلت كامنة. والطفل البدوي الصحراوي الذي ينمو ويشب خلف قطعان الماشية قد يكون له استعداد خارق في الرياضيات أو في اللغات، ولكن استعداده هذا لن يبرز وينمو ويصل إلى الإنجاز والإبداع إلا إذا اكتنفته بيئة ملائمة مساعدة. فالمبدع نتاج عملية إخصاب بين طاقة كامنة ولد بها، ووسط احتضن الطاقة وغذاها وحفزها إلى الظهور والتميز، ولا دخل لنا ولا حول

ولا قوة في البـُعد الجيني أو الوراثي من العبقرية، ولـيس لنـا عنـه إلا رؤيـة ضبابية لا تشجعنا على الحديث عنه.

أما الوسط الذي يحتضن العبقرية ويولد فيه الإبداع فهو أساساً موضوع حديثنا هنا. وحسبنا الآن أن نستعرض بإيجاز مـا عـنَّ لنـا مـن عوائـق ذاتيـة تعترض سـبيل الإبـداع الثقـافي العـربي عـلى الـصعُد الثقافيـة والاجتماعيـة والسياسية والاقتصادية. وينبغي التنبيه إلى أن تصنيفنا التقليدي هذا للعوائـق لا ينم بالضرورة عن قيمة معيارية.

أولاً: العوائق الثقافية

أدرجنا تحـت هـذا العنـوان الظـواهر المتعلقـة بالعقـل الثقـافي العـربي وموروثـه الـذهني، ومظـاهر التخلـف في الواقـع الثقـافي العـربي المعـيش. وسيتمحور حديثنا حول الموروث الثقافي، والمنظومة التربوية، وواقع الإنتاج الثقافي والإعلامي، وشيوع ظاهرة الأمية، وحضور الأيديولوجيا.

1. الموروث الآسر

تشكل المكانة الكبيرة التي يحتلها العرفان في بنية العقل العربي، وتحكـم النـزعة النقلية الماضوية في الثقافة العربية، والمسلمات القَبْليـة الجـاهزة أهـم معوقات الإبداع في الموروث الثقافي العربي.

أ. العقل العرفاني

نستخدم العرفان هنا بدلالاته الثلاث لدى الجابري الذي يعتبر أنه نظام معرفي ومنهج «في اكتساب المعرفة ورؤية للعالم، وأيضاً موقف منه، انتقل إلى الثقافة العربية الإسلامية من الثقافات التي كانت سائدة قبل الإسلام في الشرق الأدنى، وبكيفية خاصة في مصر وسوريا وفلسطين والعراق...».[17]

ويتبيَّن من مقاربته أن الموقف العرفاني يتسم بالهروب من الواقع ورفضه كلما اشتدت وطأته «على الفرد الذي لا يعرف كيف يتجاوز فرديته ويجعل من قضيته الشخصية قضية جماعية...».[18]

«أما العرفان كفعل معرفي فهو ما يسميه أصحابه بـ "الكشف" أو "العيان"، وكحقل معرفي، هو عبارة عن خليط من هواجس وعقائد وأساطير تتلون بلون الدين الذي تقوم على هامشه لتقدم له ما يعتقد العرفانيون أنه "الحقيقة" الكامنة وراء ظاهر نصوصه...».[19]

وعلى الرغم من أهمية المنـزع الإشراقي في فهم آليات عمل العقل العربي، فإنه يقفز عن الواقع، ويكرس اللامعقول، ويطلق العنان للمعتقدات الإشراقية الباطنية من كرامات وخوارق، واعتقاد في الطلسمة والسحر. وإن عقلية كهذه تتعامل مع الممكنات الذهنية كمعطيات واقعية، لا تشجع على الخلق والإبداع، بل تشكل عائقاً إبستمولوجياً أمامها. ويتعيّن تجاوز هذا

الخطاب العرفاني وإعادة بنائه لتحرير الإبداع في الثقافة العربية الإسلامية من أحد معوقاته الآسرة الأكثر عنتاً وعناداً.

غير أن عملية نقد العقل هذه ينبغي أن تتم بصفة واعية لا شطط فيها، تحرره من هيمنة النزعة الباطنية المغيبة للعقل البرهاني والمعوقة للتدبر في خلق الله، وتحتفظ للبعدين البياني والعرفاني بمكانتهما الطبيعية في العقل العربي المتعدد الأبعاد.

وبقدر ما أصبح غرب "ما بعد الحداثة" بحاجة إلى الخروج من أطر الحداثة الهرمة، والتخفيف من وطأة العقل الأداتي والتنميط الثقافي والفكري والصناعي؛ فإننا في العالم العربي الإسلامي في أمس الحاجة إلى صحوة عقلية تعيد التوازن إلى نظم المعرفة في العقل الثقافي العربي لصالح البرهان، ولا تقصي «العديد من المعارف وأشكال التعبير الثقافي من دائرة المعقول...».[20] فذلكم المقصد الأسلم والأكثر انسجاماً مع مرجعيتنا الفكرية وثقافتنا النقلية المؤمنتين بمصدر آخر للمعرفة غير العقل.

ب. الثقافة النقلية والمسلمات القَبْلية وتحكم النـزعة الماضوية

يذهب الجابري إلى القول إن العقل العربي «لا يفكر إلا انطلاقاً من أصل، أو انتهاءً إليه، أو بتوجيه منه، الأصل الذي يحمل معه سلطة السلف، إما في لفظه أو في معناه...».[21] وبالفعل، فإن الطابع الغالب على الثقافة العربية الإسلامية طابع اتباع ونقل لا إبداع وعقل. وقد لازمت تلك السمة التراث العربي الإسلامي في نشأته الأولى، وترسخت عبر منعرجات التاريخ

الإسلامي الأساسية؛ بدءاً بالفتنة الكبرى وموروثها التـاريخي البـالغ الأثـر، مروراً بتبلور الرؤى العقلية والنقلية التي قامت على أساسها الفرق والمذاهب الإسلامية المختلفـة، وانتهـاءً بغلـق بـاب الاجتهـاد وطغيـان نزعـة التقليـد والاجترار.

وهكذا سادت الثقافة النقلية النصية، وتحكمت النزعة الماضوية بوصفها موروثاً تاريخياً وثقافياً يعتبره العرب والمسلمون ركناً منيعاً يلوذون به، وقيمة معيارية، وسلطة مرجعية يتكئون عليهما، حتى «صار التقليد دينهم والاقتداء يقينهم» حسب تعبير ابن العربي.[22]

ومن أحضان هذه المنظومة المرجعية الثقافية المكرسة للنقل والتقليد على حساب العقل والتأويل، ولدت جملة من المسلمات القَبْليـة الآسرة للإبـداع. ونضرب مثلاً لها ببعض المقولات المأثورة في ثقافتنا، مثـل قـولهم: «مـا تـرك الأولون للآخرين شيئاً»، «الأصل بقاء ما كان على ما كان»، «من حفظ المتون حاز الفنون»، «ليس لنا أن نقيس إلا ما قاست عليـه الأوائـل، ولـيس لنـا أن نقول إلا ما قالت به العرب الأول»، «من تمنطق فقـد تزنـدق»، «مـن أراد أن يؤلف كتاباً في النحو بعد سيبويه فليستح»، «من ألف فقد استهدف»، «الخـير كل الخير في الاتباع، والشر كل الشر في الابتداع».

وقد كان وقع هذا النوع من الطرح مؤثراً، حتى على الخاصة من الناس، إلى حد أن صوتاً له مكانته في المرجعية الثقافيـة العربيـة مثـل ابـن مالـك قـد شكك في إطلاقيته حين قال في مقدمة التسهيل: «إذا كانت العلوم منحاً إلهية،

ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يُدَّخَر لبعض المتأخرين ما عَسُر على كثير من المتقدمين».[23]

وسيلقي هذا الموروث التاريخي بظلاله الكثيفة على المنظومة التربوية العربية المعاصرة التي عُلقت عليها آمال جسيمة في الخروج من ربقة التقليد والقوالب الجاهزة، وبناء ثقافة عصرية مبدعة توائم بين الأصالة والحداثة.

2. تخلف المنظومة التربوية

يتشكل أساس المنظومة التربوية من الأسرة والمدرسة اللتين تناط بهما مهمة إنتاج الثقافة وإعادة إنتاجها، وتربية الناشئة وتكوينهم. ويعاني هذان المرفقان الحيويان من عوائق تحول دون قيامهما بمهامهما على الوجه المبدع الأمثل. ويعتبر جل الباحثين «أن المنظومة التربوية السائدة في المجتمعات العربية هي سبب رئيسي من أسباب تأخر المجتمعات العربية. والمنظومة التربوية تعني هنا نظام القيم الذي يخترق العلاقات الاجتماعية وينعكس في نظم التربية والتعليم وقواعد الضبط والسلوك الاجتماعي...».[24]

فدور الأسرة في إنتاج القيم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية قد أصابه الوهن من جراء "حداثة مرتبكة" هزت كيان الأسرة، ونالت من سلطتها المطلقة ومرجعيتها القيمية بسبب وجود مصادر أخرى لإنتاج القيم ونشرها بأكثر الطرق التقنية نفاذاً (الإعلام المرئي). وبذلك أصيبت الأسرة بما أسماه عبد الإله بلقزيز "فقدان المناعة القيمية المكتسبة".[25]

وتشير الدراسات المختصة إلى أن «أكثر أساليب التنشئة انتشاراً في الأسرة العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة، مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية. ويؤدى هذا الأسلوب إلى زيادة السلبية وضعف مهارات اتخاذ القرار؛ لا في السلوك فحسب، وإنما في طريقة التفكير؛ حيث يعوَّد الطفل من الصغر على كبح التساؤل والاكتشاف والمبادرة...».[26]

أما عوائق المدرسة فأقوى وأكثر من أن تحصى في سياق مثل هذا، فقد أصابها – هي الأخرى– الوهن والإخفاق الذريع، وخيب النظام التعليمي ما عُلق عليه من آمال في التغيير الاجتماعي والنهوض بالأمة من كبوتها وتحقيق حلم التحديث المنشود. وعلى الرغم من زيادة الإنفاق على التعليم في عموم البلاد العربية وتوسعه المؤسسي والديمغرافي، فإن هذا التراكم الكمي لم يصاحبه تراكم كيفي. فالبنى التربوية جامدة، والبرامج والأساليب متخلفة وقاصرة عن تلبية الحاجات المعرفية المتوخاة، وعاجزة عن مسايرة المستجدات العلمية، واستيعاب التقانة ومواكبة تطورها المتسارع، والمواءمة بين التكوين وحاجيات السوق، فضلاً عن تكريسها الخضوع والطاعة، وعدم تشجيعها التفكير النقدي الحر الحافز للإبداع، والاستقلال في الرأي. يضاف إلى ذلك القصور عن تعميم التعليم على مختلف فئات المجتمع –رغم معدلات التمدرس الرسمية الخيالية – وارتفاع نسبة الضياع بين المراحل، والاكتظاظ، وضعف نسبة الأساتذة إلى الطلاب، والقصور في تأهيل

الأساتذة والمعلمين علمياً وتربوياً، والنقص في المعدات التعليمية، وتدني مستوى التعليم، وزيادة البطالة في حَمَلة الشهادات.

وعلى ضوء الدراسات القليلة المتوافرة عن نوعية التعليم، خرج **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002** باستنتاج مفاده أن هناك سمات أساسية ثلاثاً تغلب على ناتج التعليم في البلدان العربية هي: «تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها».[27] وأكد تقرير العام 2003 «أن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في تردي نوعيته».[28] وهذا التردي يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني المتمثل في «... تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة».

ويبقى من أكثر تلك العوائق المتعلقة بالمدرسة خطراً على مستقبل الإبداع في الثقافة العربية تدني مستوى التعليم العالي، وافتقاره إلى المكتبات المتخصصة الكفيلة بتمكين المبدعين من الأساتذة والطلاب من مواكبة مستجدات العلم والتقانة الأكثر تطوراً، وضعف الاهتمام بتأسيس مدارس لصفوة النابهين ومراكز لرعاية الإبداع، وغياب الرؤية المستقبلية الواضحة لبناء منظومة تربوية قادرة على مسايرة العصر وتحقيق المناعة المنشودة في وجه العولمة الثقافية الزاحفة. ويكفي دليلاً على ذلك أن الاثنتي عشرة تجربة عالمية في تربية الإبداع وتشجيعه التي درسها الحوراني[30] ليست فيها تجربة واحدة عربية.

وتجد سلبيات المنظومة التربوية هذه صدى لها على مستوى الإنتاج الثقافي.

3. ضحالة الإنتاج الثقافي

يشكل ضعف الإنتاج الثقافي المتميز، وطغيان الكم فيه على الكيف، وتراجع مستوى الجودة في مجالات الإبداع عوائق مقلقة بالنسبة إلى الثقافة العربية. ويزيد من وطأة تلك الوضعية تراجع صناعة المكتوب[31] وتضاؤل الاهتمام به أمام ثقافة الصورة واكتساحها المتزايد للقلوب والعقول، واستحواذها على السمع والبصر، ومخاطبتها العالم والجاهل. «فثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب، الثقافة التي يؤرخ ميلادها لاحتضار الثقافة المكتوبة. وليست ثقافة ما بعد المكتوب تلك سوى ثقافة الصورة» على حد تعبير بلقزيز.[32] ثم إن غياب سوق مشتركة للمطبوعات، والقيود التي تضعها بعض الحكومات العربية على حركة المطبوعات لا تسهل تداول المكتوب.

ولا نملك معطيات إحصائية دقيقة عن إنتاج الكتب في العالم العربي يمكن الركون إليها، إلا أن المعطيات المتوافرة عن حقل الترجمة في هذا الإنتاج تظهر نقصاً شديداً في واحدة من أهم قنوات نشر المعرفة والتواصل مع الآخر. «فالعالم العربي يترجم سنوياً ما يقرب من 330 كتاباً، وهو خمس ما تترجمه اليونان. والإجمالي التراكمي للكتب المترجمة منذ عصر المأمون حتى الآن يبلغ 100000 كتاب، وهو ما يوازي تقريباً ما تترجمه إسبانيا في عام واحد».[33]

وإذا كان همنا هنا هو وصف الظواهر أكثر من تعليلها، فإن من أهم دواعي النقص الكيفي والكمي في الإنتاج الثقافي الإكراهات الاقتصادية

والسياسية واللغوية، وضعف مردودية التأليف والنشر، وتأثيرات ثقافة العولمة، وانتشار ظاهرة الأمية.

4. ارتفاع نسبة الأمية

مايزال المجتمع العربي يعاني تبعات تفشي الأمية الأبجدية والثقافية بين صفوفه، رغم برامج محو الأمية التي لم تُجْد حتى الآن فتيلاً في التغلب على هذا الداء العضال. فما يزال حضور هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة قوياً على مستوى العرب الذين دخلوا القرن الحادي والعشرين ولديهم 69 مليون أمي، منهم 42 مليون امرأة. ولا يتوقع لها أن تختفي بين الذكور قبل نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وبين الإناث قبل عام 2040.[34] وتشكل هذه المعطيات مؤشراً كافياً على فشل مشروع التنمية الشاملة العربية، وعقبة كأداء أمام الإبداع في مجتمع يعيش هذا العدد من سكانه ظلمات الجهل والتخلف في عصر العلم والتقانة، ويعاني قطاع الإعلام فيه من تدنٍ في المحتوى وضبابية في الأهداف.

5. ضحالة محتوى الإعلام وضبابية أهدافه

اتسع دور الإعلام بشكل لم يسبق له مثيل في عصرنا الحاضر، وازداد تأثيره ليشمل العالم بأسره بفضل مئات الأقمار الصناعية وشبكات الاتصال الإلكترونية. وانهارت كل الحواجز أمام ثورة الاتصالات هذه، واختُرقت كل المواقع والقيم، ودخلت «البشرية عصر حضارة الصورة والتلاعب

بالزمان والمكان».[35] وما زال القيمون على الإعلام العربي يحاولون الممانعة دون الاستفادة من الجانب الإيجابي من ثورة الاتصالات في وقت أصبحت فيه حرية أي مجتمع تقاس بمدى حرية إعلامه، مما يؤكد أنه «لا يوجد في أي بلد عربي إعلام حر فعلاً...».[36]

ويتسم الإعلام العربي عموماً، والرسمي منه على وجه الخصوص، بالمضمون السطحي، وتغلب عليه نزعة الترفيه والتدجين السياسي والأيديولوجي، ويعاني فقراً في الوسائل المادية والبشرية يعزز تبعيته وفقدانه المناعة، ويحول دون قيامه بدوره التثقيفي والإعلامي المنشود. وتكفي هنا الإشارة إلى أن شبكات التلفزة العربية تستورد ما بين ثلث وأكثر من نصف إجمالي بثها،[37] وما يسببه ذلك من إرباك للمشاهد.

وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2003 أهمية وسائل الإعلام في نشر المعرفة، وأوجز تقييمه لواقع الإعلام العربي قائلاً: «ما زال الإعلام العربي، ووسائط النفاذ إليه، وبنيته التحتية ومضمونه، يعاني الكثير بشكل عام، مما يجعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع المعرفة... والصحافة في أغلب البلدان العربية محكومة ببيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي. وتكشف الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية عن انتهاكات مستمرة لهذه الحرية؛ سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو تعطيلها. ويتعرض الصحفيون في كثير من الدول العربية للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة

المهنة. وما زال نمط ملكية الدولة هو السائد، خاصة فيما يتعلق بالإذاعة والتلفزيون...». [38]

ويتمثل الدور الأساس لمعظم وسائل الإعلام العربية في إضفاء الشرعية على الأنظمة القائمة برموزها السياسية وخياراتها الآنية. ومن هنا كان التركيز على عنصر الترويج والدعاية السياسية والأيديولوجية الرديئة الإخراج، وقلة الاهتمام بمشكلات الناس الجوهرية من أكبر دواعي عزوف هؤلاء عما تبثه وسائل الإعلام الوطنية واللجوء إلى متابعة الوسائل الأجنبية.

وتسببت محاولات التوفيق العصي بين هموم الأنظمة الحاكمة، ومتطلبات الواقع العربي العنيد، وإكراهات العولمة، في ضبابية أهداف الإعلام العربي.

ومن شأن هذا الوضع أن يعوق قيام الإعلام العربي بالدور المنوط به في النهوض بالثقافة العربية وتشجيع الإبداع، بل من شأنه أيضاً أن يهدد في الصميم وجود هذا الإعلام نفسه إذا لم يرتفع إلى مستوى التحدي ويتأقلم مع ثورة الاتصالات الراهنة المتعددة الأبعاد. ولعل تجربة الصحافة العربية المهاجرة المطبوعة بالأقمار الصناعية، وظهور بعض الفضائيات الجادة في رؤيتها للقضايا العربية وتناولها بحرية وتبصر أكثر، تعطي بارقة أمل في انتشال إعلامنا من مستنقع الرداءة والتوظيفات الأيديولوجية الضيقة.

6. وطأة الأيديولوجيا

لم تعان الثقافة والإبداع الثقافي العربيان أكثر مما عانيا من هيمنة الأيديولوجيا والسياسة. فالحضور الكبير للأيديولوجيا في الساحة العربية قد سحق الإبداع والمبدعين، وكبل عقولهم بترسانة من الواجبات والمندوبات، والمستحبات والمحرمات والمكروهات والمسكوت عنه، يستحيل معها التفكير العقلاني الحر الرصين الضروري لأية عملية إبداع. ولا سبيل إلى هذا النوع من الاحتكام الحر إلى سلطان العقل دون توافر مناخ ثقافي يرفض الإكراه الفكري والسياسي والاجتماعي تحت أي ذريعة كان.

ثانياً: المعوقات الاجتماعية والسياسية

لا نغالي إذا قلنا إن المعوقات الاجتماعية والسياسية تمثل حجر الزاوية في عوائق الإبداع في الثقافة العربية. وتتمثل أهم المعوقات على هذا الصعيد في واقع التخلف، والبنية العشائرية العربية، والرقابة على حرية التفكير والتعبير، والاستبداد السياسي والتسلط الأمني، والتشرذم وغياب المشروعية السياسية والانكشاف الأمني، والتبعية والاختراق، وتراكم الإحباطات والإفراط في الثقة بالذات.

1. واقع التخلف الاجتماعي

يعاني المجتمع العربي من تخلف بناه الذهنية والاجتماعية، وتتعايش فيه بشكل غريب أنماط إنتاج مختلفة: تقليدية، وحديثة. ومن نافلة القول التذكير بأنه لا مستقبل للثقافة العربية ولا سبيل للنهوض بالإبداع دون النهوض

بالمجتمع العربي. فقد برهن تاريخ المجتمعات المتطورة الثقافي على «أنه لا مستقبل للثقافة ولا دور لها في دفع عملية التحديث بدون أن يعيش المجتمع تغييراً اجتماعياً عميقاً...».[39]

وإذا كان من شأن الاختراق المعرفي للواقع الذهني أن يذلل العوائق الذهنية، فإن البنى الاجتماعية أشد صلابة وأبطأ حراكاً. فالبنية العشائرية العتيقة ما تزال تتحكم في روابط الولاء، وتفعل فعلها في الواقع العربي المعيش، وتسمه بميسمها الخاص، رغم التغير الحاصل في الأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أنجبتها أصلاً. وتبقى القرابة – وغيرها من روابط الولاء القبلية – من أهم آليات ومظاهر التضامن والتآزر في هذا المجتمع الذي ما يزال فيه حضور اجتماعي وسياسي كبير للقبيلة أو ما في معناها.

مازال هذا الموروث الاجتماعي عصياً على الاختراق، ويقف عائقاً منيعاً أمام قيام مجتمع مدني تنتظم فيه علاقات الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية وتحترم حرياتها الأساسية. وتزداد اللوحة قتامة إذا تذكرنا المجموعات المنتظمة على أساس عرقي أو طائفي للدفاع عن خصوصيتها الثقافية في ظل انعدام الحريات السياسية والتسلط الأمني.

2. غياب الحريات والاستبداد السياسي والتسلط الأمني

تشكل مصادرة الحريات، والاستبداد السلطوي وما يتولد عنهما من اغتيال للعقل المبدع، وتدجين للإنسان، ونيل من قيمه الأخلاقية، أكبر عوائق أمام الإبداع الثقافي العربي.

أ. الرقباء ومصادرة الحريات

يعاني الإنسان العربي منذ أمد بعيد من المصادرة الضمنية أو الصريحة لحرياته عموماً، وفي مجال الأداء الثقافي خصوصاً من تعبير وتفكير ونشر.[40] ويقوم على تلك المهمة جيش من الرقباء المختصين في أكثر مجالات الفكر حيوية. فهناك «الرقيب السياسي [والأمني]، والرقيب الديني، والرقيب الاجتماعي، ومن الثلاثة يتولد رابعهم في اللاشعور، وهو الرقيب الذاتي...».[41] ويزيد تعدد هؤلاء الرقباء من فقد روح المبادرة والابتكار، بل ومن قهر العقل وانتفاء الإبداع.

ب. الاستبداد وقهر العقل الثقافي

أوضح الجابري بجلاء في دراسته للعقل الأخلاقي العربي كيف ساد الاستبداد وأخلاق الطاعة الثقافة العربية الإسلامية منذ أن قال الأمويون بضرورة الطاعة، وربطوا بين وحدة الدين والملك، وجعلوا طاعة صاحب الدولة من طاعة الله، وذلك للخروج من «أزمة القيم... التي أفرزتها الفتنة الكبرى». وتكرَّس ذلك الاتجاه بدمج قيم الطاعة الفارسية في الثقافة العربية الإسلامية عبر سيرورة تاريخية لا مجال للحديث عنها هنا.[42] ووصل الأمر مع الطاهر لبيب إلى حد الحديث عن "منظور الطاعة" الذي رافق الممارسة السياسية والاجتماعية العربية منذ بدايات الدولة الأموية،[43] لتكريس مضمون الولاء للسلطة.

فالاستبداد هو السمة السياسية الغالبة والسلوك الشائع في المجتمع العربي المعاصر، وفي نظم الحكم والإدارة، وفي الحياة الاجتماعية، وفي الأسرة، والمدرسة. ومن هذا المنطلق، فإن الثقافة العربية مشبعة بمضامين الإكراه والتسلط وسيادة الرأي الواحد على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع والدولة. ومبتغى هذه الترسانة القمعية، المنافية لأي عقل مبدع أو فكر ناقد، هو غرس نظام الولاء المطلق وروح الطاعة العمياء في الإنسان العربي، وتدجينه.

جـ. التدجين وتراجع القيم الأخلاقية

لعل من أبرز المظاهر السلبية لقهر العقل الأمني للعقل الثقافي تدجين المثقفين تحت طائلتي الخوف والطمع، وسلوكهم مسلكيات مخلة بالمثل الأخلاقية التي ينبغي لهم التحلي بها في ظل واقع عربي تراجعت فيه القيمة الاجتماعية العليا للعالم والمثقف لصالح الثراء والمال. وللمثقف العربي هنا حالات ثلاث: فهو إما أن يضطر إلى الهجرة فيخسره البلد، وإما أن ينكفئ على نفسه وينعزل صوناً لمعتقده وكرامته فلا يكون له دور في المجتمع، وإما أن يرضخ للضغوط المادية والمعنوية فيصبح أداة طيعة في يد السلطة؛ لا صلة له بقيم المثقف ومثله. وفي الحالات الثلاث ينعدم الإبداع، ويكون العقم، وتَنبتُّ العلاقة بطموحات المجتمع ومثله، فتفقد بضاعة المثقف أصالتها لأنها لم تعد إبداعاً وتمرداً وسعياً نحو الأفضل، وإنما أصبحت استنساخاً وخنوعاً ورضاء بواقع التخلف الثقافي والتشرذم السياسي والانكشاف الأمني.

3. التشرذم وغياب المشروعية السياسية والانكشاف الأمني

مما لا جدال فيه أن العالم العربي يعاني تشرذماً سياسياً معوقاً، وضبابية في أهداف التكامل، وغياب للمشروعية السياسية. ويكفي لإدراك تأصل ظاهرة التجزؤ وضبابية الأهداف، أنه لم يتوصل منذ إنشاء الجامعة العربية إلى صيغة جامعة توازن بين التنوع والتجزؤ وبين التعدد والتوحد، وأن مؤتمر مستقبل الثقافة العربية في عام 1997 لم يستطع أن يخرج ببيان مشترك، وأن «80٪ من القرارات العربية التي تمت الموافقة عليها بالإجماع لم يتم تنفيذها خلال السنوات الخمس التي تلت إصدارها...».[44]

أما من الناحية الأمنية، فإن العالم العربي من «أكثر المناطق اختراقاً من الخارج»،[45] لموقعه الجيوبوليتيكي، وثرواته الطبيعية الاستراتيجية، واحتضانه لنموذج غريب من الاستعمار الاستيطاني ولّد حروباً وصراعات مريرة ماتزال عصية على الحل... وتأتي حربا الخليج الثانية والثالثة وما أسفرتا عنه من احتلال للعراق تراد له الديمومة والاستمرار، والتمركز الأمريكي المتزايد في العالم العربي لتزيد من إحكام القبضة على المنطقة واستخدامها في المراحل الأولى من الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى التمركز العسكري في مفاصل استراتيجية محددة من المعمورة لاحتواء روسيا والصين والهند وأوربا الموحدة.

وإذا كان اختراق المنطقة العربية في المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية قد تم، فإن إنجاز اختراقها على المستوى الثقافي هو الهدف الذي

تسعى إليه قوى الهيمنة العالمية حالياً، وتوظف من أجله أكثر من آلية لعل أكثرها جلاء، وأقلها بالتالي خطورة، تغيير المناهج.

وهنا تكمن أهمية المكون الثقافي لأنه أكثر المستويات تماهياً مع تاريخ الإنسان العربي وهويته ووجدانه ومعتقده الأسمى. كما أنه يمثل خط دفاعنا الأخير الذي يتعين علينا تحصينه والذود عنه حفاظاً على خصوصيتنا الثقافية. ولن يتسنى لنا ذلك ما لم نحرر العملية الثقافية من هيمنة السياسة الرسمية، ونتبع منهجاً عقلانياً في التعامل مع موروثنا الثقافي، وننفتح إيجابياً على مستجدات العصر في إطار تواصل مبدع مع الحضارات الأخرى يجنبنا مزيداً من تراكم الإحباطات.

4. الإفراط في الثقة بالذات وتراكم الإحباطات

يشكل الإفراط في الثقة بالنفس وتراكم الإحباطات عائقاً للإبداع والنهوض بالثقافة العربية. فالإفراط في الثقة بالذات والتغني بأمجاد الأمس في الواقع العربي الراهن هما نوعان من الهروب اللاعقلاني من وطأة واقع اليوم نحو مجد آفل، في محاولة انهزامية للتعويض. أما الإحباط الناجم، بدوره، عن الشعور بالمرارة من الواقع العربي الراهن، فمرده «قياس العرب لحالهم بحال أمم أخرى حققت في مضمار النهضة والتقدم أكثر مما حققوا، ثم قياس واقعهم الراهن بأحلامهم بالأمس: أحلام "النهضة" و"الثورة"...»،[46] وهو قياس لا يراعي الفوارق. فالعوامل الخارجية وحدها كفيلة بإحباط مشروع "النهضة" بدءاً بالاستعمار الأوربي، والاستيطان

الصهيوني، وانتهاء بالأهمية الاستراتيجية للمنطقة التـي تجعلهـا محـط أنظـار مختلف القوى الدولية المتنافسة على التحكم في ثرواتها الاقتـصادية وموقعهـا الاستراتيجي.

ثالثاً: العوائق الاقتصادية

يشكل كسب رهان التنمية البشرية ودخول عصر العلم والتقانـة تحـدياً خطيراً يتعين على الأمة العربيـة رفعـه إذا أرادت أن يكـون لهـا شـأن في عـالم تآكلت فيه الحواجز واختُرقت كل المواقع. ويشكو الواقع العربي الراهن مـن فشل ذريع في مشاريع التنمية، وتخلف تقني وعلمي كبير لا سبيل في ظلـه إلى الحديث عن الإبداع وتشجيعه.

1. فشل مشاريع التنمية

واجهت مشاريع التنمية العربية ما واجهه مشروع "النهضة العربية" من عوائق ذاتية وموضوعية، وأصابها ما أصـابها مـن إخفـاق ذريـع. وتعـددت "النماذج التنموية" العربية بتعدد مصادر الإيحاء وهمـوم المرحلـة، دون كبـير اهتمام بالاستجابة لخصائص الواقع العـربي المعـيش، وضرورة المواءمـة بـين أبعادها الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية. وانتهى الأمـر بتلـك التجـارب إلى الفشل والتراجع مـن حلمهـا القـومي إلى المنطـق القطـري، ومـن المـشاريع الكبرى إلى الصناعات التحويلية، واتخاذ الشراكة التصديرية نهجاً، وتقلـيص دور الدولة الاجتماعي...[47]

ولم يحقق ذلك التوجه مبتغاه حتى الآن، إذ يجمع المختصون على أن التنمية العربية تمر في الوقت الراهن بمرحلة أزمة تتجلى أهم مظاهرها في تباطؤ نسبة النمو الاقتصادي، وتفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، واستفحال البطالة، والإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان، وتكريس التبعية الاقتصادية والاستغلال.[48]

فلم يكن مجمل الناتج الاقتصادي العربي يتجاوز 531.2 مليار دولار أمريكي عام 1999، وهو أقل من دخل دولة أوربية واحدة مثل إسبانيا البالغ 595.5 مليار دولار أمريكي. و«هبطت إنتاجية الفرد في البلدان العربية إلى أقل من نصف إنتاجية الفرد في كوريا الجنوبية بعد أن كانت تتجاوزها قبل ثلاثين عاماً...».[49] وإذا كان هذا الناتج الإجمالي العربي في نهاية القرن العشرين قد تجاوز بصعوبة ناتج إسبانيا (604 مليارات دولار مقابل 559 مليار دولار)، فإنه مازال أقل من ناتج بلد مثل إيطاليا (1074 مليار دولار).[50]

وعلى الرغم من استثمار الحكومات العربية ما يزيد على ثلاثة آلاف مليار دولار في تنمية رأس المال الثابت الإجمالي على مدى العشرين سنة الماضية،[51] وتوظيف مبالغ هائلة في الموارد البشرية، فإن هذا المجهود الضخم لم يعط أكله بسبب غياب الإطار المؤسسي والتنظيمي اللازم لاحتضانه، وانعدام رؤية تنموية «يتجاوز مفهوم التقدم فيها معدلات النمو والإنتاج والتصدير ليقترن بمشروع إنساني يؤسس للاتزان»،[52] ويجعل الإنسان غاية ووسيلة أية عملية تنموية، ويُسخر من أجله بصفة مبدعة العلم والتقنيات.

2. التخلف التقني وضعف البحث العلمي المؤسسي

يشكل التخلف التقني والضعف المؤسسي للبحث العلمي واحداً من أبرز مظاهر إخفاق مشاريع التنمية البشرية العربية. فلم يستطع العرب بناء قاعدة علمية وتقنية تمكنهم من دخول عصر العلم والتقانة من بابه الواسع القادر على تمكينهم من مواجهة التحديات المحيقة بهم، وإيقاف تراكم الإحباطات التي واكبت مشروع "النهضة" وأعاقت التحديث المادي والفكري المبدع للمجتمع والثقافة العربيين.

أ. التخلف التقني وتحدي التقانة

أصبحت التقنية مقوماً مهماً للثقافة، ووسيلة أساسية للاستفادة من إيجابيات العولمة، والصمود في وجه جوانبها السلبية (النزعة العدوانية، والإقصاء، والسعي الأعمى وراء الربح، والفساد الخلقي...). و«يصاب المرء بالدهشة... عندما يكتشف أن الأقطار العربية لم تكتسب بعد القدرات التقانية المتصلة بأي من الثورات الصناعية السابقة»[53] في عصر «تزيد إنجازات العقد الواحد فيه كيفاً وكماً وقيمة على إنجازات ألوف السنين التي عاشتها الإنسانية من قبل...».[54] فقد أهملت هذه الأقطار إنشاء منظومات وطنية للعلوم والتقانة، واعتمدت التعاقد الأجنبي على المشاريع الجاهزة التي لا تتيح أدنى درجة من نقل التقانة. ولعلنا نضع الإصبع هنا على خطأ من أفدح الأخطاء التي ارتكبتها البلدان العربية في استراتيجيتها التنموية. ومن الآثار السلبية الناجمة عن ذلك ارتفاع تكاليف المشاريع، وغياب الانسجام

بين واضعيها ومنفذيها، وتعطيل القدرات الاستشارية الفردية والمؤسساتية الوطنية، وانبتات الصلة بين مؤسسات البحث والتطوير ومؤسسات الإنتاج الذي لعب دوراً مهماً في هجرة الأدمغة العربية، وأفقد المنطقة خيرة قدراتها الإبداعية وكفاءاتها العالية.[55]

وهذا الزهد في الخبرة العلمية العربية هو ما قصده إسماعيل صبري عبدالله[56] حين قال، في معرض حديثه عن ضرورة «بناء قاعدة علمية وتقانية وطنية قادرة على تطويع المستورد من التقنيات وتحديث ما هو قديم عندنا وإبداع حلول تقانية جديدة،.. إن المشكلة الأساسية هي ندرة الطلب الاجتماعي على منتجات العلم والتقانة». والأدهى من ذلك كله أن الهوة في مضمار التقانة تتسع بسرعة فائقة، «وإنفاق نحو أربعمئة بليون دولار سنوياً على البحث والتطوير يجعل هذا التدفق غير قابل للتوقف...»،[57] مما يُنذر «باستعمار جديد للفضاء المعلوماتي تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وشعبه ومدنه وجماعاته، وتستقطب مواقعها على الشبكة العالمية.. معظم الزوار»،[58] ولاسيما أن 19٪ من سكان الكرة الأرضية يمثلون 91٪ من مستخدمي الإنترنت.[59] ولعل هذا ما حمل أوساطاً كثيرة في المجتمع الدولي مؤخراً إلى الحديث عن اتساع الفجوة الرقمية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وضرورة البحث عن سبل لتضييقها،[60] إلى حد مطالبة البعض بمشروع "مارشال" تقني.[61] وهنا تكمن إحدى المعوقات الكبرى للإبداع العربي في مجالي التقانة والبحث العلمي.

ب. الضعف المؤسسي للبحث العلمي ومحدودية الإنفاق عليه

تأتي الدول العربية في مرتبة متأخرة في مجال البحث العلمي والتطور التقاني، إذ يشكو هذا البحث ما يشكوه الواقع العربي عموماً من تخلف وضيق ذات يد. ولا يتعلق الأمر بالنقص الكمي في الخبرات العلمية ومؤسسات البحث، وإنما بالنقص الكيفي وضعف الإمكانات المادية؛ وتخلف البرامج الواضح من الفجوة الكبيرة بين المقررات الأكاديمية العربية والمقررات الغربية التي تتراوح بين عشرين وثلاثين سنة.[62] وأكدت أبحاث زحلان[63] أوجه النقص التي يعانيها البحث العلمي في العالم العربي؛ سواء على مستوى مؤسسات البحث وتجهيزاتها، أو توثيق الروابط فيما بينها، أو افتقارها إلى فرق بحث دائمة. كما عالج ضعف مستوى التعليم العالي، وعدم ارتباطه بالصناعة، وغياب التنسيق بين العلماء، وعدم كفاية الدوريات العلمية انطلاقاً من معايير مؤسسة المعلومات العلمية (I.S.I.)، والنقص في متابعة ما يجري في مجالات البحث العلمي العالمي، وضعف رواتب الباحثين والأساتذة الجامعيين في معظم البلاد العربية، وتدني الخدمات الداعمة للبحث ومستوى تمويله، وهجرة الأدمغة، ومحدودية النشر العلمي.

وعزا هذا النقص الأخير إلى عدم كفاية الأموال المنفقة على البحوث الأساسية انطلاقاً من الرأي القائل إن موارد العالم الثالث أقل من أن "تبذَّر" في تمويل بحوث من هذا النوع. وقال: «إن هذا السلوك يقوض نظام التعليم العالي برمته، إذ إن نظاماً تعليمياً لا يتوقع من أساتذته الجامعيين أن يكونوا

علماء وباحثين لا ينتج سوى خريجي جامعات من الطراز القديم ويسهم في عدم نفع أساتذته...».[64]

وأكد **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002** (ص61) ذلك الرأي حين قال: «... يُعد تمويل البحث في العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم؛ فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 0.14٪ فقط في العالم العربي عام 1996 مقابل 2.53٪ عام 1994 لإسرائيل، و2.9٪ لليابان، و1.62٪ لكوبا...». ولم يتطور الوضع كثيراً في عام 2003، إذ إن ما تنفقه البلدان العربية على البحث العلمي والتطوير لم يتجاوز 0.2٪ من الناتج القومي (89٪ من ذلك الإنفاق من مصادر حكومية)، في حين أن تلك النسبة في البلدان المتقدمة تتراوح بين 2.5٪ و5٪.[65]

واعتبر صبري عبدالله أنه ما دام أصحاب القرار «لا يدركون تماماً أهمية البحث العلمي والتقاني المحلي وضرورة تنشيطه، والارتفاع بمستواه، والاستفادة من منتجاته، ويعنون بشراء "الجاهز" من الخارج، لن تكون لدينا القاعدة [العلمية] المنشودة».[66]

ولدينا أكثر من مؤشر ملموس على ضعف البحث العلمي وتواضع الإنفاق عليه في العالم العربي. فإذا ما انطلقنا من ناتج النشر العلمي نسبة إلى الفرد، بوصفه مؤشراً إلى أداء الأمم، نلاحظ أن متوسط الناتج في العالم العربي لكل مليون ساكن يمثل 2٪ تقريباً من نظيره في بلد صناعي،[67] رغم أن

الدول العربية تقع ضمن المجموعة المتقدمة من الدول النامية وفق عدد المنشورات العلمية للسكان (26 بحثاً لكل مليون شخص عام 1995) التي تضم البرازيل (42 بحثاً لكل مليون شخص)، والصين (11)، والهند (19)؛ وإن كانت تلك الأعداد ضعيفة مقارنة بإنتاج دول متقدمة مثل فرنسا (840)، وهولندا (1252)، وسويسرا (1878). وارتفع عدد منشورات العلماء العرب في دوريات عالمية محكمة من 465 نشرة عام 1967 إلى نحو 7000 نشرة عام 1995، وهو ما يمثل زيادة سنوية قدرها 10٪. غير أن هذه الزيادة ضعيفة مقارنة بنظيرتها في بلدان نامية مثل البرازيل والصين وكوريا الجنوبية. فقد بلغت المنشورات العلمية لكل مليون مواطن في الصين عام 1995 أحد عشر ضعفاً مما كانت عليه عام 1981، و24 ضعفاً بالنسبة إلى كوريا؛ بينما لم تتجاوز تلك النسبة 2.4 ضعف بالنسبة إلى البلدان العربية التي ارتفعت فيها من 11 نشرة لكل مليون شخص عام 1981 إلى 26 نشرة لكل مليون شخص في عام 1995.[68]

وإذا أخذنا المجلات ذات الإشعاع العلمي المتميز؛ انطلاقاً من كثرة الاستشهاد بها في الأعمال العلمية الدولية (أكثر من 40 مرة)، نلاحظ أنه لم يكن العالم العربي يتوافر إلا على ثلاث مجلات منها عام 1995، بينما لدى إسرائيل تسع منها، وتسهم بنحو 1٪ في النشر العلمي العالمي في مختلف الفروع العلمية. كما تمتلك 4 مختبرات كيميائية للمياه، بينما لا يمتلك العالم العربي كله إلا 6 مختبرات.[69] وهذا التفوق العلمي الإسرائيلي ليس وليد اليوم. فقد أوضح عالم الفيزياء الباكستاني عبدالسلام، أن عدد الباحثين في

إسرائيل عام 1975 قد بلغ 86700 باحث في حين لم يتجاوز عدد باحثي العالم الإسلامي بأسره 45136 باحثاً،[70] وهو ما يمثل نسبة 1.92 إلى 1.

ويزداد البون التقني اتساعاً بين العرب وإسرائيل إذا عرفنا أن المكون المعرفي في الصناعات الإسرائيلية قد تعدى 12٪، في حين أن المكون المعرفي لاثنتين وعشرين دولة عربية لم يصل بعد إلى 1٪ في المنتج العربي.[71]

ويحتل العالم العربي المرتبة الأخيرة من حيث المواقع على الشبكة العالمية، ومن حيث عدد مستخدمي شبكة الإنترنت الذين لا تتجاوز نسبتهم 1.6٪ من سكان العالم العربي سنة 2001،[72] بينما تتراوح هذه النسبة بين 30٪ و40٪ في الغرب.[73] ولا يتجاوز عدد خطوط الهاتف في الدول العربية خمس نظيره في الدول المتقدمة، ويقل عدد أجهزة الحاسوب فيها عن 18 حاسوباً لكل 1000 شخص في حين أن المتوسط العالمي هو 78.3 حاسوباً لكل 1000 شخص.[74] كما لا يتجاوز عدد مشاريع البحث الجادة في العالم العربي كله سبعة مشاريع.[75] والأدهى من ذلك كله «أن مؤسسات البحث العلمي أخضعت للاستراتيجيات السياسية وللصراع على السلطة، وقدمت مقاييس الولاء في أداء هذه المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وقيدت الحريات الفكرية والسياسية للباحثين، مما أسهم في تكبيل للعقول الحية، وإخماد لجذوة المعرفة وقتل لحوافز الإبداع...».[76] وفي وضع كهذا، يصعب تصور تفتق الإبداع العلمي ذي المردودية المادية والمعنوية.

3. ضعف مردودية الإبداع وعدم تشجيع أصحابه

يتضح مما تقدم من عوائق أن طريق الإبداع العربي غير سالكة، وأن بضاعته غير رائجة في الوضع الراهن. فالزهد في خبرات المبدعين العلمية والفنية، وضعف المنتج الثقافي وقلة الطلب عليه، ومنافسة الإعلام المرئي الأجنبي، تشكل عوائق حقيقية أمام رواج العمل الإبداعي وتحد من مردوديته. وعلى الرغم من وجود أساليب مختلفة لتكريم المبدعين في العالم العربي (منح جوائز وأوسمة، ونشر مؤلفات، وإقامة حفلات وندوات...)، فإنها لا تزال قاصرة عن أن تشكل حوافز حقيقية للإبداع العربي، وتشوبها نواقص كثيرة مثل مشكل معيارية التكريم وطابعه القطري الطاغي، وآنيته وعدم استمراره، وأدواء المعاصرة، والتركيز على المبدعين في آخر مراحل عطائهم – إن لم يكن بعد مماتهم – أو على الجانب المادي أكثر من المعنوي، وتأثرها بالعوامل السياسية أحياناً.

وتبقى رعاية الإبداع والمبدعين قضية أساسية في العالم العربي، إذ يرى البعض أن المجتمع العربي ليست له «يد طولى في تألق مبدعيه، لكنه يعين دائماً على وأد الموهوبين، وحجب المبدعين عن الانتقال إلى العبقرية...».[77]

وسعينا فيما تقدم إلى الكشف عما عنَّ لنا من عوائق ذاتية جمة تعترض الإبداع في الثقافة العربية بوصفه الخطوة الأولى على طريق معالجة مواطن الخلل في أنفسنا وفي ثقافتنا، وإعادة بنائها وتحديثها من الداخل حتى تكون مؤهلة للإبداع ومقاومة اختراق العولمة وتحدياتها الثقافية والفكرية الخطيرة.

تحديات العولمة

العولمة اليوم لازمة كل حديث وقلم وشاشة، وكأنها تعترض طريق كل قائل وكاتب. وقد كثرت عنها الكتابات والدراسات والآراء إلى درجة تجعل المرء يشعر بالإنهاك. وكأن هذا السيل الدافق من الكتب والمقالات والدراسات والبرامج التلفزية لم يغن فتيلاً، فما زال المفهوم مستغلقاً على الكثير من الناس، ولم يتضح بعد، ولم تتحدد ملامحه وحدوده بشكل يحد من حماس الباحثين. ولا غرو، فالمفهوم يتعلق بـ«منظومة من الظواهر والأحداث واسعة المدى... لاتزال في طور التشكل والتكوين...».[78] ورغم كثرة "تعريفاتها" المرتكزة على الاقتصاد وتقنيات الاتصال وغيرها، فإن جل هذه التعريفات يفتقر إلى الإحاطة والجمع والمنع. وربما يكون التعريف اللغوي أكثرها حظاً من ذلك مع ما يتسم به من الإيجاز والبساطة.

ويعني مفهوم العولمة لغة «جعل الشيء عالمياً»،[79] أو «تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله».[80] و«إذا كانت الألفاظ تدل على معانيها، فليس للعولمة مهما اختلفت التأويلات سوى مدلول واحد: صيرورة العالم واحداً...».[81] ولكن هذا التعريف على دقته وإحاطته بالمفهوم بدرجة لا نكاد نجدها في التعريفات الاصطلاحية التفصيلية – كما سيتضح بعد حين – لا يجلو لنا مفهوم العولمة، وكأنه موجز إيجازاً مخلاً. وإذا سلمنا مع البعض بأن العولمة هي انتقال من المستوى الوطني والقومي إلى المستوى العالمي أو الكوني «لتندمج النظم وتتكامل»[82] لم نتقدم كثيراً في سبر أغوار المفهوم.

وربما يكون وصف المفهوم ورصد ملامحه وتجلياته وآثاره أسهل وأنفع وأنجع في معالجته من المجازفة بتعريفه. فالعولمة حركة دؤوب متنامية، من أبرز سماتها:

1. تقنيات المعلومات والاتصالات من الشبكات المعلوماتية وأخطبوطها إلى عدد هائل من القنوات الفضائية التي تبث على مدار الساعة، وعبر أكثر من 500 قمر اصطناعي، سيلاً دافقاً من المعلومات والآراء والصور والأحاسيس والمشاعر التي تختزل المسافات المادية والمعنوية بين الناس على ظهر البسيطة. وهذه الثورة التقنية التي تشكل المعلوماتية قاعدتها الأساسية، وتمثل الاتصالات ظاهرتها الأبرز، قد «قلبت رأساً على عقب أنماط الإنتاج وتنظيم العمل ونظرة الإنسان للعالم...».[83] ولذا أصبح من يملك تقنيات المعلومات والاتصالات تلك ويتحكم فيها سيِّد هذا العصر.

2. صهر معظم شعوب العالم وموارد الأرض في دينامية اقتصادية عالمية موحدة تقوم على الإنتاج والاستهلاك وتسخير المعارف والطاقات لهذه الدينامية الدائرة باستمرار. فالإنتاج المتزايد والاستهلاك المتنامي لا يفتران، وإلا تراخت – أو توقفت – عجلة النمو عن الدوران. وتكرس هذه الدينامية «...سيادة نظام اقتصادي فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة

لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع من دون أسواق تستهلكها...».[84] وتشكل الشركات المتعددة الجنسيات الجهاز العصبي لهذا النظام، وتنتشر اليوم بشكل سرطاني عبر العالم، وتتحكم في مفاتيح اقتصاده[85] إلى حد اعتبر معه البعض أن من أفضل تعريفات العولمة ما ذهب إليه برسي بارنفيك Percy Barnevik رئيس مجموعة الشركات السويدية ABB عام 1995، حين قال: إن العولمة هي «...الحرية بالنسبة لأي شركة من مجموعتي في أن تستثمر أينما شاءت، ومتى شاءت، وأن تنتج ما شاءت، وتشتري وتبيع ما تشاء في ظل أقل القيود الممكنة من حيث حقوق العمل والتشريع الاجتماعي».[86]

3. ثقافة وأيديولوجية ينفثهما مفكرو العولمة ومنظروها عبر شبكات المعلومات والاتصال المختلفة التي تشكل قوى الدفع الأساسية في العولمة الثقافية؛ سواء شبكة الإنترنت أو الأعداد الكبيرة جداً من القنوات الفضائية التي يمتلكها ويستثمرها أصحاب النفوذ المالي والعسكري والسياسي ممن يتخذون العولمة عقيدة ومنهجاً في الحياة، والصورة أداة فعالة "الإقناع" الآخرين. وفي ثقافة العولمة تكمن قوتها وخطورتها، وبهذه الثقافة ستصمد وتقوى وتحيا، أو تذوي وتسقط وتموت.

فما طبيعة هذه الثقافة؟ وهل هي مثاقفة وملاقحة وإخصاب بين الثقافات، وفي مثل هذه الحالة تكون ثقافتنا جزءاً من مستقبل النسيج الحي في

ثقافة العولمة، فنستطيع أن نبدع إبداعاً أصيلاً و"عولمياً" في الوقت نفسه إذا وضعنا استراتيجية لذلك، أم أن العملية ليست مثاقفة وإنما هي غزو ثقافي واقتلاع للجذور؛ فلا تقبل العولمة بنا إلا إذا خرجنا من جلدنا وطرحناه طرح الحية جلدها؟ وكيف يكون إبداعنا إذ ذاك؟ قد لا نستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة المحورية الآن بشكل مُرضٍ، ولكن أي توانٍ أو تراخٍ في البحث عن الجواب الشافي قد يجعلنا نفقد الأمل في تحقيق إبداع في عالم العولمة وفي مستقبل منظور. وليس لنا من سبيل إلا في إمعان النظر في العولمة وثقافتها و"في أنفسنا" وثقافتنا وإبداعنا، ومحاولة بناء استراتيجية قائمة على نتائج بحثنا ودراستنا؛ لعلنا بذلك ننقذ الثقافة والإبداع العربيين من مصير أقل ما يقال عنه إنه غامض.

يبدو أنه من الصعب – وربما يكون من غير المطلوب – أن نبقى خارج أنظمة العولمة، فنحن فيها شئنا أم أبينا. والعولمة، كما يقول الجابري، «...ليست... مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيضاً، وبالدرجة الأولى، أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم...».[87] وتستهدف هذه الأيديولوجية الثقافات الأخرى التي تعرقل عملية تحويل العالم من عوالم مختلفة إلى عالم واحد. ويجدر بنا أن نحدد مفهوم الثقافة لأنه الفاعل والمفعول في عملية التحويل هذه، مع وعينا المسبق بما يكتنف ذلك من عوائق صعبة التذليل لتعدد المقاربات المنهجية، وعدم وجود تعريف جامع مانع لها.

فالثقافة في مفهموها الأنثروبولوجي الذي صاغه إدوار تايلور Edward Taylor في عام 1971 هي: «... ذلك الكل المركب الشامل للمعارف والمعتقدات والفنون والقوانين والأخلاق والعادات، وأية قدرات أخرى أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضواً في مجتمع...».[88]

وعرفها مؤتمر مكسيكو العالمي للسياسات الثقافية الذي انعقد في عام 1982 بأنها «جُماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها. وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الإنسانية ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات...».[89]

واعتبر البعض أن «الثقافة هي مجمل العقائد التي تؤمن بها جماعة ما، وتمنح المعنى للأشياء في محيطها، وما ينبثق عن ذلك من سلوك وعلاقات. فالثقافة هي فلسفة الجماعة ونظرتها إلى الوجود من حولها، والعلاقات القائمة على مثل هذه الفلسفة...».[90]

والثقافة بمفهومها العام هي «...كل ما أنتجه البشر من أفكار وتصورات وعادات ونظم اجتماعية وسياسية ومداولات اقتصادية وفعاليات أدبية وفنية وتقانية عبر التاريخ...». ويكاد هذا المصطلح «يتماهى مع مصطلح (الحضارة). والتحديدات الاصطلاحية له لا يكاد يكون لها حصر» ولا جدوى من الخوض فيها. ويحيل هذا المفهوم في الغالب الأعم «إلى أحوال الترقي العقلي، الفردي منه والاجتماعي، وإلى المنجزات الفكرية

والقيمية والإبداعية والفنية المرتبطـة بـأحوال التقـدم، وإلى طرائـق التفكـير والسلوك لدى جماعة مدنية محددة..».[91]

ويشكل التراث الفكري مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة بوجه عـام، ومكونات الثقافة العربية بوجه خاص، في حين أن «اللغة هي الحامـل الأداتي لها...، والدين هو المنظومة الاعتقادية الرئيسة الشاملة التي توجه حيـاة هـذه الثقافة. أما القيم (الأخلاقية والاجتماعية والسياسية) فهي التي تحكم الفعـل وتوجهه في منظومة الثقافة العربية...».[92]

وعليه، فإن الثقافة هي «... بنيان معقد مـن العقائـد والقـيم والأفكـار والمعايير التي توجه سلوك الأفراد وحياة المجتمعات... هـي أفكـار مـشتركة بين أعضاء مجتمع حول ما هو صحيح وما هو خطأ، وما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه...»،[93] بل هي «مجمل السلوك الاجتماعي المكتسب والمتعلم الذي يتم تناقله من جيل إلى جيل...».[94] وهي رابطة فريدة بين أفراد مجتمع ما تجعلهم يشعرون بانتماء بعضهم إلى بعض وتنسج بينهم نسيجاً من المعتقـدات والأفكار والأحاسيس والمشاعر التي تميزهم وتميز أصالتهم وإبداعهم.

وتسعى العولمة الثقافية إلى غرس معتقدات وآراء وأحاسـيس ومـشاعر وقيم معينة مكان المعتقدات والآراء والقيم التي كانت قـد زرعتهـا عـلى مـر السنين ثقافات في مختلف أرجاء الأرض. وتتخذ لـذلك مطايـا متعـددة مـن أهمها وأنجعها تقنيات الاتصال المعلوماتية ووسائل الإعلام التـي أصـبحت بيت الداء في العولمة.

أولاً: آليات العولمة الثقافية

تعتبر العولمة الثقافية واحدة من أهم ركائز ظاهرة العولمة وأكثرها مثاراً للجدل والخلاف بين بني الإنسان؛ ولاسيما أن الكثيرين يعتبرون أنها «تعني سيادة ثقافة واحدة بلغتها وفكرها وأنماط حياتها وسلوكها، وتدمير الخصوصيات الثقافية الأخرى».[95] ويتم هذا التنميط الثقافي «باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي والمتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال».[96] وقد سعت «النخب الحاكمة وأساطين المال وقادة الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتصارها في الحرب الباردة»[97] إلى عولمة الثقافة (أو "أمركتها") وما زالت تسعى إلى ذلك. وقد أوضح بريجنسكي سبل ومظاهر تلك "الأمركة" الثقافية، وما لها من دور في تعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم، فقال: «لم تُقَدَّر السيطرة الثقافية حق قدرها كعامل من عوامل النفوذ العالمي الأمريكي. فبغض النظر عن موقف المرء من قيمتها الذوقية، فإن الثقافة الجماهيرية الأمريكية تُمارس جذباً مغناطيسياً، خصوصاً على شباب العالم. من المحتمل أن جاذبية تلك الثقافة تعود إلى الطبيعة الحسية لنمط الحياة الذي تصوره، لكن المؤكد أن تلك الجاذبية لا يمكن إنكارها. تحتل الأفلام والبرامج التلفزيونية الأمريكية ثلاثة أرباع السوق العالمية. وتشابهها في الانتشار الموسيقى الشعبية الأمريكية، في حين تتوسع باستمرار دائرة الذين يقلدون التقليعات والملابس، وحتى العادات الغذائية الأمريكية في جميع أنحاء العالم. الإنجليزية هي لغة الإنترنت، والنسبة الغالبة من الدردشة العالمية على

الكمبيوتر تصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ الأمر الذي جعل الأمريكيين يؤثرون على مضمون كامل التخاطب العالمي. وأخيراً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت كعبة الباحثين عن التعليم المتقدم؛ حيث يقصدها حوالي نصف مليون طالب أجنبي يختار كثيرون من أفضلهم عدم العودة إلى بلادهم. ويمكن العثور على خريجي الجامعات الأمريكية ضمن التشكيلات الوزارية في جميع دول العالم تقريباً...».[98]

وترمي العولمة الثقافية إلى توحيد أنماط عيش الناس وأذواقهم ورغباتهم وسلوكهم وطرق تفكيرهم ونظرتهم إلى أنفسهم وإلى العالم من حولهم. وتتخذ من ثقافة الاستهلاك ومعاييرها الذوقية والقيمية المادية المنزع، ومن إشاعة الروح الفردية والتنافس في الكسب المادي والتمتع بمباهج الحياة فلسفة لها. وتشكل ثورة المعلومات الأساس المكين للعولمة الثقافية، في حين يعتبر التنميط الإعلامي واللغوي والمفاهيمي والسلعي أكثر آلياتها نفاذاً.

1. التنميط الإعلامي

لعل أقوى مطية من مطايا التنميط الإعلامي وأسرعها وأنفذها إلى الأذهان والنفوس هي التلفزيون[99] الذي أصبح ينافس الأسرة والمدرسة في وظيفتهما التربوية والتعليمية. فقد «أصبح العالم قرية تلفزيونية وليس مجرد قرية صغيرة. التلفزيون يكيف حياة الناس ووجدانهم وعقولهم فيما أصبح يعرف بإدارة الإدراك وصياغة المواقف كما لم يفعل أي جهاز آخر في التاريخ من قبل، إذ لم تعد الحقيقة هي ما يحدث في الواقع الحي وإنما هي في الصورة

التي يقدمها التلفزيون عنها...».[100] وقد أدرك صانع القرار الأمريكي مبكراً ما لهذه الأداة من دور فاعل حتى اعتبر وزير الخارجية الأسبق جورج شولتز «أنها أنجع من عدة أسلحة نووية لغزو الكتلة الشرقية، وأن شعوب أوربا الشرقية ثارت على الشيوعية لأنها تمكنت من التقاط برامج التلفاز الغربي والأمريكي».[101]

وبما أن تقنيات الاتصال (ولا أقول التواصل) وصيانتها وتطويرها تحتكرها مراكز النفوذ والمال وتدر عليها أرباحاً كبيرة، فإن «الإناء بالذي فيه يرشح». ويتجلى ذلك أكثر إذا علمنا أن أكبر صناعة تصديرية منفردة في الولايات المتحدة الأمريكية ليست الطائرات ولا السيارات، بل هي الترفيه؛ حيث جنت من أفلام هوليوود أكثر من 30 مليار دولار على مستوى العالم سنة 1997،[102] وتنتج حالياً 85٪ من الأفلام المعروضة في قاعاته.

ولعل أخطر ما في الأمر في ظل العولمة «أن الممنوع ليس له مكان في عالم الاتصالات؛ سواء كان هذا الممنوع دينياً أم سياسياً أم اجتماعياً...».[103] وسيتلاشى ما تبقى من حدود جغرافية واعتبارات سياسية وضوابط اجتماعية وعوائق تقنية أمام ما تعرفه وسائل الاتصالات الحديثة من تطور مذهل. فسيُعتاض عن خدمة الأقمار الصناعية الثابتة بخدمة البث المرئي المباشر (DBS)، ويجري العمل على دمج الإنترنت اللاسلكي والهاتف المحمول. كما سيمكن البث عبر

الموجات العريضة من الاستقبال عبر التلفزيون التفاعلي أو الحاسوب اللاسلكي والبريد الإلكتروني بالصور الحية.

وعليه، فإن العولمة، فيما يبدو، ليست عملية مثاقفة، وإنما هي «هيمنة فكرية قوية توظف آلة اقتصادية وإعلامية وإيديولوجية فكرية ساحقة ماحقة لكل ما سواها».[104] ولهذه الآلة محركات ثلاثة:

أ. الرغبة الجامحة في الثروة واللهث وراءها.

ب. الأداء المتميز.

ج. الحرية، وهي مفهوم يسمح باختراق جميع الحواجز وكسر جميع القيود المادية والمعنوية.[105] ومن الصعب تصور مكان هنا لثقافة أخرى. فـ «في عالم مُعَوْلَم حقاً سوف تسود ثقافة واحدة فقط»،[106] ويبقى الإنسان نمطاً واحداً، رغم ما في ذلك من تعارض مع نواميس الكون وإرادة الخالق الصريحة في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إلا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾. فثقافة الصورة، الخارقة للحواجز اللغوية، تسعى لأن تصنع إنساناً متسقاً في المأكل والمشرب والملبس والذوق وذهنية التحليل والتفكير والحكم والأخلاق والقيم بشكل يذكِّر بإنتاج قطع الغيار في مصنع من المصانع. وتُستخدم في ذلك أساليب الإثارة واللهو، كما تستخدم أساليب الترويج والحملات السياسية والحروب الإعلامية وأجهزة المخابرات؛ مما جعل برهان غليون يقول: إن «وسائل الإعلام العالمية أكثر فتكاً اليوم

بالشعوب النامية من حرب الأفيون التي دمرت المجتمع الصيني لحينه».[107] وذهب البعض إلى الدعوة إلى وضع ميثاق لحقوق المشاهد على غرار ميثاق حقوق الإنسان. ومن هنا جاء مصطلح "التنميط" (uniformisation) المنذر بتحويل الإنسان إلى "إنسان ذي بعد واحد" حسب تعبير هربرت ماركوز Herbert Marcus. ويهدف تنميط الذوق والميول إلى تنميط الاستهلاك وقولبته وحفزه. أما تنميط الإطار التحليلي الذهني، فيرمي إلى بناء مرجعية للمثقفين والأطر وأصحاب القرار.

ويتحكم في توجيه هذه العملية (وفي توجيه العولمة عموماً) عدد محدود من الفاعلين ذوي النفوذ المالي لهم طموح يشمل العالم كله، ويعتنقون الأيديولوجية الليبرالية الجديدة التي عرفت رواجاً كبيراً في الغرب (ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) خلال عقد الثمانينيات، وانتهى المطاف بأصحابها إلى التماهي مع المحافظين الجدد. وأصبحت "مناراً تهتدي به" تلك الحكومات في سياساتها، وسلاحاً استراتيجياً في ترسانتها وترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية السائرة في فلكها، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.[108] وتروج الليبرالية الجديدة للقيم النفعية الفردية، وتهمِّش دور الدولة، وتؤمن إيماناً مطلقاً بحرية التبادل، وبسلطة السوق، حتى اعتبرتها البوصلة الأساس في تحديد الخيارات البشرية. وهذا الاعتقاد الواهم في قدرة السوق على تنظيم شؤون الحياة وتحقيق العدالة والتوازن فيها هو ما جعل رجل المال الشهير جورج سورس[109] يصف هذه النزعة بأنها "أصولية السوق" التي لم يسلم منها على ما يبدو الحقل اللغوي.

2. التنميط اللغوي

من أهم قنوات عملية التنميط وامتصاص الشخصية والـذات والثقافـة عولمـة اللغـة الإنجليزيـة[110] التـي تعـززت كثـيراً بفعـل الهيمنـة الاقتـصادية والإعلامية الأمريكيـة. فـالمنطوق والمكتـوب في جلـه إنجليـزي عـلى وجـه البسيطة. والأفكار والآراء المعبر عنها بالفرنسية والإسبانية لا تخرج إلا نـادراً من الحدود الطبيعية للدول الناطقة باللغتين، مما يعني أن لا وجـود لهـا يـذكر عـلى الـساحة العالميـة، فـما بالـك باللغـات الأخـرى؟ تلـك حقيقـة أثبتتهـا الدراسات التي كتبها صحافيون وجامعيون وشخصيات عمومية فرنسية.[111] وقد توجست دول غربية -ومثقفوها- خيفـة مـن «الهيمنـة الأمريكيـة عـلى الإعلام والثقافة تحت ستار العولمة»، ولاسيما أن وسائل الإعـلام الأمريكيـة تسيطر «عـلى 65 بالمئـة مـن مجمـل المـواد والمنتجـات الإعلاميـة والإعلانيـة والثقافية والترفيهية».[112] وتملك الولايات المتحدة 60٪ من بنوك المعلومـات في العالم، بيـنما لا تتجـاوز نـسبة الاتحـاد الأوربي منهـا 27٪، واليابـان 12٪، وبلدان العالم النامي 1٪ فقط.[113] وسعت دول المجموعة الأوربية إلى الحد من تلك الهيمنة الواضحة من تراجع برامجها التلفزيونية أمام الـبرامج الأمريكيـة واليابانية، ففرض قانونها التوجيهي المعروف باسم "تلفزيـون بـلا حـدود"، «على القنوات التلفزيونية الأوربية أن تكون أغلبية البرامج (60 بالمئـة) التـي تبثها من أصل أوربي»،[114] اعتباراً من عام 1991. ودعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك لدى افتتاحه منتدى في جامعة السوربون حول "تحـديات العولمـة" في

20 آذار/ مارس 2001 الناطقين بالفرنسية والإسبانية والبرتغالية والإيطالية إلى الاتحاد في وجه الهيمنة الأنجلوسكسونية للدفاع عن لغاتهم وإسماع صوتهم على الساحة الدولية. ودافع عن التعددية اللغوية والثقافية على مستوى العالم، ودعا شركاءه إلى الاستثمار بقوة في شبكات المعلومات وإلى إنشاء موقع للثقافات اللاتينية على الإنترنت. أما اللغويون الألمان فقد اعتبروا أن المصطلحات الإنجليزية بدأت تمثل خطراً على لغتهم، وأنه يتعين عليهم أن يحذوا حذو فرنسا لحماية لغتهم والحفاظ على هويتهم الثقافية.[115]

وضاق الخبراء الكنديون ذرعاً بوطأة الإعلام الأمريكي حتى قالوا إن الأطفال الكنديين أصبحوا لا يدركون أنهم كنديون من كثرة ما يشاهدون من برامج أمريكية. واعتبر إيمانويل تود Emmanuel Todd[116] أن الإنجليز هم «المعرضون أكثر من غيرهم للضغط الأيديولوجي والثقافي الآتي من وراء المحيط لأنهم، على خلاف الألمان والفرنسيين وغيرهم من الأوربيين، ليست لديهم وسيلة حماية طبيعية عن طريق اللغة...».

ثم إن الرسالة التي تنقلها اللغة الإنجليزية عبر وسائل الاتصال المعلوماتية والإعلامية رسالة أيديولوجية تبني وتهدم. فـ«سكان العالم في سوادهم الأعظم يستقون معلوماتهم من إعلانات تلفزية مقتضبة تأتي من عقلية عقدية واحدة عن مشكلات تكون في غاية التعقيد، مما يساوي غالباً عملية غسل دماغ عالمية»[117] تطال المفاهيم التي درج الناس عليها.

3. تنميط الجهاز المفاهيمي

إن استخدام لغة تكنوقراطية فنية تبدو محايدة «يمكِّن من تغطية المشاكل الحيوية والمصاحبة والتساؤلات المحرجة»،[118] كما يتم تطويع الإحصائيات والمؤشرات، ويوظَّف سجل مصطلحي جديد يغري ويوهم بتكافؤ بين طرفي المتراجحة مثل "الثقة"، و"الإصلاح الهيكلي" و"الاستثمارات"، و"الشراكة". أما مصطلح "حقوق الإنسان" فهو أداة لزعزعة الأنظمة التي لا تنصاع ولا تتتلمذ تتلمذاً كاملاً للمؤسسات المالية الكبرى والقوى التي تحميها. ويوصف العالم اليوم بأنه "حديث" و"عملي"، وكل من يعارضه قديم. وقد اختفت مصطلحات كانت إلى عهد قريب تستخدم على نطاق واسع، وخصوصاً في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، مثل "العدل"، و"الاستقلال" و"السيادة الوطنية"، و"تقرير المصير" و"الإصلاح الزراعي". حتى القيم التي قامت عليها الليبرالية، تتخلى عنها الليبرالية الجديدة فيما يبدو، لأنها لم تعد تخدم أهداف الهيمنة، بل تعرقلها وتحرج أصحابها.

4. "تسليع" الثقافة

إن "تسليع"[119] الثقافة هو تحويلها إلى سلعة، وإخضاعها لرغبات تجار السوق والدعاية والإعلان، وذلك ما ناضلت اليونسكو منذ نشأتها للحيلولة دونه معتبرة «أن الثقافة قضية أكثر أهمية من أن تترك للتجار فقط».[120] وقد ارتبطت الثقافة والاقتصاد اليوم بعرى وثيقة، وأصبحت مثار اهتمام شديد في

ظل عولمة اقتصادية جارفة وثورة معلوماتية هائلة تخلق ثقافتها. ولا ينبع هذا الاهتمام مما تعطيه الثقافة تقليدياً من معنى لحياة الإنسان وما تحمله من قيم ومضامين وأنماط عيش تحدد هويته وتُكيِّف نمط سلوكه وتفكيره وتعامله مع الآخرين، بل إنه نابع من كونها أصبحت في عصر العولمة سلعة اقتصادية رائجة يمكن استهلاكها وبيعها وشراؤها وإخضاعها للمنطق التجاري الصرف. ففي ظل "العولمة الاقتصادية"، أصبح «قطاع التصنيع الثقافي أحد أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً على المستوى العالمي».[121] وتضاعفت التجارة في مجال الإنتاج الثقافي 5 مرات بين عامي 1980 و1998، مما جعل الصناعات الثقافية تحتل مكانة أساسية في ما أصبح يعرف بـ"مجتمع المعرفة".[122] وزادت ثورة "الإنفوميديا" الطين بلة، فأدت إلى ظهور ما سمي بـ"صناعة الواقع الافتراضي" ذات الانعكاسات الخطيرة على الناشئة في ظل اكتساح ميادين الترفيه والتعليم والنشاط الثقافي والمرونة اللامتناهية للصورة. ومن شأن تلك الهيمنة المتزايدة لثقافة الصورة ووسائطها الإعلامية المتطورة، أن تهدد الخصوصيات الثقافية وتزيد من مخاطر التنميط الثقافي على الشعوب النامية التي «لا تستطيع مواجهة سيادة ثقافة الأقدر اقتصادياً وإعلامياً على الاختراق والانتشار»[123] في ظل عولمة تطغى عليها قيم السوق، وتفتقر إلى البعد الإنساني. فإذا كنا نعرف أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي سيدة هذا العصر ومن شأنها أن تفتح آفاقاً واعدة أمام المبدعين والمشتغلين بالحقل الثقافي عموماً، فإن من يمتلكون زمامها في عالم اليوم يسخرونها لتكريس هيمنتهم على مختلف مناحي الحياة وتحويل كل شيء إلى

سلعة تدر منفعة مادية. ولذا كانت أهم المآخذ على العولمة الثقافية هي "تسليع" الثقافة وتجاهل التنوع الثقافي الذي يشكل خطراً كبيراً في ظل عولمة بلا ضوابط أخلاقية أو قيم إنسانية يُحتكم إليها. واستحوذت مسألة التنوع الثقافي على اهتمام مختلف الشعوب، فتعالت الأصوات مطالبة بحق "الاستثناء الثقافي" حفاظاً على الخصوصية الثقافية والتنوع البشري الخلاق.

وإذا كان المفكرون العرب في بداية الأمر قد استشعروا الخطر من العولمة على ثقافتهم، وحذروا من هيمنة ثقافة العولمة وتهديدها لوجود الثقافة والذات العربية الإسلامية، فإن الكثير منهم بعد ذلك بدأ يدعو إلى الحد من هذه النزعة، بحجة أنها لا تفيد، وأن العولمة ليست كلها شراً وأنها لا تسعى إلى اكتساح الثقافات الأخرى، حتى ذهب مصطفى حجازي إلى القول إنه «... ليس صحيحاً البتة أن العولمة ساحقة ماحقة للكيانات الوطنية سياسياً وثقافياً وحتى اقتصادياً...».[124] وقال إنه «...لا بد على هذا الصعيد من أخذ تفاعل العولمة مع الخصوصيات الإقليمية الوطنية... والأقرب إلى الواقع هو منظور النظام المتفاوت في انفتاحه وانغلاقه والذي يمر بعملية دائمة من إعادة التشكل...».[125]

وإذا كنا نتفق مع الدكتور حجازي[126] في أنه «ليس من المصلحة رفض...[العولمة] انطلاقاً من الأطر الذهنية المسبقة والمغلقة على كل مرونة جلية...»، فإننا نرى أنه ليس من المصلحة كذلك التغاضي عن حقيقة تكاد تكون واضحة لأننا لم نستطع – أو ربما لن نستطيع – مواجهتها. فالعولمة واقع

لا يجدي معه أسلوب الرفض والانعزال والتقوقع حول الذات، كما لا يجوز الاستسلام لهذه العولمة وفتح الأبواب لها على مصراعيها، بغثها وسمينها، بدعوى الانفتاح ومواكبة العصر... فمن مصلحتنا أن نخرج بتصور صحيح وملائم للواقع عن العولمة الثقافية ثم نبحث بعد ذلك عن الحلول، وجدناها أم لم نجدها، لأن الصدق مع النفس هو الخطوة الأولى على طريق مواجهة سلبيات العولمة الثقافية. أما "سياسة النعامة"، فقد تهدئ من روعنا وتحول اهتمامنا عن الواقع المعيش، ولكنها لن تفيدنا، ولن تغني عنا شيئاً من مخاطر ثقافة العولمة. وكم شهد شاهد من أهلها في الفترة الأخيرة! ولعل ذوي الضمير الحي من الفرنسيين[127] يستشعرون هيمنة العولمة الثقافية وخطرها على العالم أكثر منا ومن مفكري الجنوب ومثقفيه عموماً؛ فقد اشتكى الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران مبكراً من هذه الظاهرة حين خاطب اجتماعاً للدول الفرانكفونية قائلاً: «من ذا يستطيع أن يتعامى اليوم عن التهديد الذي يواجهه العالم الذي تغزوه بالتدريج ثقافة واحدة، ثقافة أنجلوسكسونية تتحرك تحت غطاء الليبرالية الاقتصادية؟... فهل قوانين المال والتكنولوجيا توشك أن تحقق ما أخفقت الأنظمة الشمولية في تحقيقه...».[128] وكان موقف الرئيس شيراك من العولمة بوجه عام أكثر توازناً وإنصافاً ودقة في تحديد المآخذ على هذه الظاهرة الكونية. فقد جاء في خطابه بمناسبة العيد الوطني الفرنسي في 14 تموز/ يوليو 2000 قوله: «...إن العولمة بحاجة إلى ضبط لأنها تنتج شروخاً اجتماعية كبيرة، وهي وإن كانت عامل تقدم، فهي تثير أيضاً مخاطر جدية ينبغي التفكير فيها جيداً. ومن هذه المخاطر ثلاثة: أولها أنها تزيد

ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، وثانيها أنها تنمي الجريمة العالمية، وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية...».[129]

واعتبر الرئيس البرتغالي السابق ماريو ألبيرتو شواريس Mario Alberto Soares «أن العولمة الجارية تؤدي إلى عولمة المشكلات ولكنها لا تؤدي إلى عولمة الحلول».[130]

أما المؤرخ الفرنسي الشهير جاك لو جوف Jacques Le Goff[131] فقد أكَّد في بحث مستفيض عن المسار التاريخي لظاهرة العولمة أنها «... لم تغتصب... ثقافات الشعوب فقط، وإنما اغتصبت أيضاً التاريخ... وإن تدمير الذاكرة والتاريخ لهو شيء رهيب بالنسبة للمجتمع».

وتطول لائحة المثقفين والسياسيين الغربيين الذين أعربوا عن قلقهم حيال مخاطر العولمة على ثقافاتهم الوطنية. كما أن الموقف منها في العالم الثالث عموماً، وفي العالم العربي خصوصاً، ينحو نحو المقاومة والتصدي. فنزعة العولمة المادية وافتقارها إلى القيم الأخلاقية والروحية، وعملها على «إزالة التنوع في الثقافات، والاستعاضة عن الأصالة التي تميز ثقافة كل شعب من الشعوب وتمنحه هويته بتوحيد قسري للثقافات يجعل من الإنسان آلة موحدة المواصفات، ويخلق جملة من المشاكل النفسية والخلقية...»،[132] ولا يترك خياراً آخر للضحية.

ويتضح الأمر يوماً بعد يوم، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي نشأت معها "ظاهرة تثقيف السياسة".

ثانياً: "صدام الحضارات" أو تثقيف السياسة

أدى انهيار التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وتوابعه إلى شعور المجتمع الأمريكي بنشوة انتصار تحولت لدى بعض المفكرين إلى عقدة تفوق، وأسفرت بدورها عن ظهور عدد من التأويلات والفرضيات التي حاولت تفسير الواقع الدولي الجديد والتبشير بسلسلة من "النهايات" و"البعديات"، والتنظير لقرن أمريكي جديد أو التشكيك فيه. فظهرت "نهاية الأيديولوجيا" لدانييل بيل عام 1990، و"نهاية الجغرافيا" لريتشارد أوبرين عام 1992، و"نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما عام 1993، و"نهاية العالم كما نعرفه" لإيمانويل فالرشتاين عام 2001، و"نهاية اليوتوبيا" لراسل جاكوبي عام 2001، و"نهاية الأمم" لتيري ولتون عام 2002، و"نهاية العصر الأمريكي" لشارل كابشان عام 2002، و"ما بعد الماركسية" لرولاند أرونسون عام 1995، و"ما بعد الرأسمالية" لليستر ثورو عام 1996، و"ما بعد الحداثة" لكريستوفر بتلر عام 2002، و"ما بعد الإمبراطورية" لإمانويل تود عام 2003.

وجاءت مقولة فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ" للتبشير بانتصار الديمقراطية الليبرالية وانتهاء عهد الصراعات الأيديولوجية غداة نهاية الحرب الباردة وولادة "النظام العالمي الجديد"، زاعماً أن الديمقراطية الليبرالية هي أرقى وآخر مراحل تطور الإنسانية، وأنها ستسود العالم. وإذا كان هذا الحدث قد صادف هوى في نفس الباحث وهلَّل له، فإنه كان يشكل

أيضاً مصدر قلق بالنسبة له ولغيره من المؤسسة الفكرية الأمريكية. فشيوع الديمقراطية الليبرالية في العالم على المدى المتوسط يعني انتفاء دور الولايات المتحدة كقوة عسكرية عظمى تدافع عن هذه الديمقراطية، فضلاً عن عدم امتلاكها متطلبات دورها الجديد كقطب عالمي أوحد لم تترسخ بعد تجربته في التعامل مع واقع دولي غير مسبوق.

غير أن تعثر عملية التحول الديمقراطي في العالم، وقيام الصراعات القومية والعرقية والدينية في أوربا الشرقية وآسيا الوسطى والبوسنة والهرسك، وتنامي الشعور القومي الضيق في أوربا الغربية، والصراعات العرقية والحروب الأهلية في أفريقيا... كل ذلك قد أظهر أن "التاريخ لم ينته"، وأن الحاجة ماسة إلى إيجاد إطار مرجعي للخطاب الاستراتيجي الأمريكي الجديد للتعامل مع مرحلة ما أسماه بيير للوش Pierre Lellouche "فوضى الأمم" التي تلت انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء حرب الخليج الثانية، وما أعطته ثورة تقنية المعلومات والاتصال من بعد لظاهرة العولمة تصعب معه الإحاطة بأبعادها ونتائجها على مستقبل البشرية. وشكل تفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم في ظل تراجع قوتها وغياب "عدو استراتيجي" مصدر قلق جدي آخر لدوائر صنع القرار الأمريكي عبر عنه جاك أتالي Jacques Attali بقوله: «إن مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أنها شرطي بلا لصوص، ومن الصعب أن يبقى الشرطي بدون لصوص، لذلك لابد لها من أن تُوجِدَ اللصوص».

فالولايات المتحدة الأمريكية التي تحملت أعباء الحرب العالمية الثانية ومولت "خطة مارشال" لإعادة إعمار أوربا، لم تستطع النهوض بأعباء حرب الخليج الثانية. وهذا ما عبر عنه أرثر شليزينجر، مستشار الرئيس جون كنيدي سابقاً، بقوله: «إن وضع الولايات المتحدة لغريب حقاً. فهي قوة عسكرية عظمى، ولكنها عاجزة عن تحمل تكاليف حروبها. فكيف يمكن والحال تلك أن يكون لها مستقبل كقوة عظمى؟ لا! لسنا قادرين على التحكم في العالم».[133]

وأكد إيمانويل تود،[134] في مقاربته العلمية الرصينة لعوامل تفكك النظام الأمريكي، مدى عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن النهوض بأعباء طموحاتها الإمبريالية.

وقد تراجعت فكرة "نهاية التاريخ" التي كانت تعبيراً عن نشوة النصر الغربية بانهيار الشيوعية، لتحل محلها فكرة "صدام الحضارات" المعبرة عن عدم اكتمال النصر، والشعور بوجود عدو آخر ينبغي الإعداد لمواجهته.

وهكذا استحوذت قضية البحث عن "عدو" جديد على اهتمام صمويل هنتنجتون، مدير معهد جون إيلين للدراسات الاستراتيجية، وأستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد الأمريكية. فنشر في صيف عام 1993 في فصلية **فورين أفيرز** (Foreign Affairs) مقاله المثير للجدل عن "صدام الحضارات" الذي تتالت الردود والتعليقات عليه من مختلف القارات على مدى ثلاث سنوات. والفكرة الأساسية في ذلك المقال هي أن «البعد الرئيسي

والأكثر خطورة في السياسة الكونية الناشئة، سوف يكون الصدام بين جماعات من حضارات مختلفة».[135] وأدلى بدلوه في الحوار الصاخب الذي أثاره مقاله، فحوله، عام 1996، إلى كتاب سعى فيه إلى الإجابة عن تساؤله بشأن طبيعة الصراع في عصر ما بعد الحرب الباردة. وخرج باستنتاج مفاده أن المصدر الغالب للصراعات والانقسامات بين البشر لن يكون أيديولوجياً -كما كان الحال في القرن العشرين- ولا اقتصادياً، وإنما سيكون ثقافياً لأن «الثقافة والهويات الثقافية، التي هي على المستوى العام هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة...»،[136] داحضاً التأويلات الأخرى لتفسير الواقع الدولي الجديد بدءاً بمقاربة فوكوياما حول "نهاية التاريخ" الهيجلية المنزع. واعتبر أن الانتماء الحضاري- الذي يخلط بينه وبين الانتماء الثقافي- ستتعاظم أهميته في المستقبل، وأن عالم الغد سيعيش على وقع التفاعل بين ثماني حضارات كبرى هي الحضارات: الصينية، واليابانية، والهندية، والإسلامية، والغربية، والسلافية الأرثوذوكسية، والأمريكية اللاتينية، والإفريقية؛ مؤكداً أن الدين هو أهم العوامل الموضوعية المحددة للحضارات.[137] واعتبر هنتنجتون أن مناطق التماس بين الحضارات ستكون بؤر الصراعات المستقبلية، ولاسيما مناطق التماس بين "الإسلام" وجيرانه. غير أنه أكد أن المواجهة الكبرى في ذلك الصراع ستكون بين الغرب من جهة والحضارتين الإسلامية والصينية من جهة أخرى، واصفاً إياهما بـ"حضارتي التحدي"، محرضاً على شن حرب وقائية ضدهما. وعلل عدائيتهما للغرب بامتلاك كل منهما «تقاليد ثقافية

عظيمة تختلف جداً عن التي لدى الغرب، وهي في نظرهما أرقى من تقاليد الغرب بمراحل لا محدودة. وقوة وتأكيد كليهما إزاء الغرب تتزايدان، كما يتزايد الصراع ويشتد بين مصالحهما وقيمهما ومصالح وقيم الغرب...».[138]

وحصر مصادر الخلاف بين الغرب وهاتين الحضارتين في ثلاث قضايا أساسية بالنسبة إلى الغرب في مسعاه للحفاظ على مصالحه وهيمنته العالمية. وهذه القضايا هي: انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحقوق الإنسان والديمقراطية، والنمو الديمغرافي والهجرة... وعلى الرغم من تصريحه بأن «الغرب في الواقع يستخدم المنظمات الدولية والقوة العسكرية ومصادر الثروة ليدير العالم بطريقة تحافظ على السيطرة الغربية، وتحمي المصالح الغربية، وتنمي القيم الغربية في السياسة والاقتصاد»، فقد دعا الغرب إلى ضرورة الانضواء وراء رائدته الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن قيمه وحضارته ومصالحه ومكانته العالمية، وأن يستخدم موارده الاقتصادية ببراعة في تعامله مع المجتمعات الأخرى (سياسة العصا والجزرة!)، ولاسيما أن «أهم القيم الغربية هي أقل القيم أهمية في العالم أجمع». وينبغي التنبيه على أن ما يعنيه هنتنجتون بالغرب هو الكتلة الكاثوليكية ـ البروتستانتية، مقصياً من مقاربته أرثوذكس شرق أوربا.

وإذا كان من شأن اطراد النمو الاقتصادي الصيني، وما توقعته بعض الدراسات الاستشرافية من احتمال فقد الولايات المتحدة الأمريكية مرتبة الصدارة الاقتصادية العالمية لصالح الصين في حدود عام 2015[139] أن يثير

قلق النخبة الفكرية المهتمة باستشراف المستقبل لصانع القرار الأمريكي، ويدفعها إلى معاداة الصين والدعوة إلى أخذ الحيطة من "الخطر الأصفر"؛ فما السر في استعداء الحضارة العربية الإسلامية والتهويل من شأن ما سمي "الخطر الأخضر"؟

ينبع ذلك الاختيار من جملة اعتبارات جيوستراتيجية وأيديولوجية وتاريخية. فالمنطقة العربية الإسلامية تتوسط قارات الأرض وحضاراتها، وتمتلك أكبر احتياطي نفطي في عالم يشكل فيه التحكم في مصادر الطاقة أحد أسباب النمو الاقتصادي وحلقة أساسية في استراتيجية الهيمنة العالمية. كما يشكل التنافس التقليدي بين الإسلام والمسيحية، وموروث الريبة المتولد عن فترة الحروب الصليبية، والخوف من تنامي التيارات "الأصولية" الإسلامية، الأساس الفكري للترويج لمقولة "صراع الحضارات" واستنهاض همم الغرب ضد الإسلام والمسلمين بوصفهم "عدو" المرحلة الذي أجهد هنتنجتون نفسه في البحث عنه،[140] انطلاقاً من كون "العقيدة" القومية الأمريكية قامت منذ نشأتها وتحددت على أساس معاداة "الآخر" والتنافس معه. ففي حين كانت بريطانيا عدو القرن الثامن عشر، جاء دور كل من أوربا في القرن التاسع عشر، والنازية والفاشية ثم الشيوعية في القرن العشرين، والإسلام والكونفوشية في القرن الحادي والعشرين. وشدَّد هنتنجتون التأكيد، في مقاله الصادر في عام 1993، على أن العداوة بين الحضارتين الإسلامية والغربية ضاربة الجذور في القدم، حين قال: «ظل

الصراع على امتداد خط الصدع بين الحضارتين الغربية والإسلامية مستمراً لمدة 1300 عام».

وأكَّد هنتنجتون ضرورة اليقظة تجاه الخطر الإسلامي بحكم أن «الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك، وقد فعل ذلك مرتين على الأقل». وقال إن «أسباب الصراع المتجدد بين الإسلام والغرب توجد في الأسئلة الأساسية للقوة والثقافة. من الفاعل؟ ومن المفعول به؟ من الذي يجب أن يحكم؟ ومن الذي يجب أن يكون محكوماً؟».[141]

وخلص في معالجته لمسألة العلاقة بين الإسلام والغرب إلى القول: إن «المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام، فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته، وهاجسه ضآلة قوته. المشكلة المهمة بالنسبة للإسلام ليست المخابرات المركزية الأمريكية ولا وزارة الدفاع، المشكلة هي الغرب: حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بعالمية ثقافته، ويعتقد أن قوته المتفوقة إذا كانت متدهورة، فإنها تفرض عليه التزاماً بنشر هذه الثقافة في العالم. هذه هي المكونات الأساسية التي تغذي الصراع بين الإسلام والغرب...».[142]

بيد أن هنتنجتون قد نسي – أو تناسى– حاجة الولايات المتحدة إلى إثبات سلطانها المطلق بتكلفة زهيدة باستهدافها عدواً ضعيف القدرات العسكرية، ولا يملك دفاعات جوية رادعة مثل العالم الإسلامي، في وقت

تحتاج فيه أمريكا إلى التغطية على نواقصها العسكرية وإثبات قوتها أمام عالم اهتزت ثقته فيها، وضعفت حاجته إلى مظلتها الأمنية والسياسية.

وقد أججت أطروحة "صدام الحضارات" مشاعر الكثير من الغربيين ضد الإسلام وأهله من جراء تهويلها من خطر الإسلام المحدق بالحضارة الغربية. وبلغ التحريض بهنتنجتون حدَّ رفض تفريق بيل كلنتون بين الإسلام والمتطرفين الإسلاميين حين قال: «يقول بعض الغربيين بمن فيهم الرئيس كلنتون إن الغرب ليس بينه وبين الإسلام أي مشكلة، وإنما المشكلات موجودة فقط مع بعض المتطرفين الإسلاميين. أربعة عشر قرناً من التاريخ تقول عكس ذلك. العلاقات بين الإسلام والمسيحية، سواء الأرثوذكسية أو الغربية، كانت عاصفة غالباً. كلاهما كان "الآخر" بالنسبة للآخر. صراع القرن العشرين بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية ليس سوى ظاهرة سطحية وزائلة إذا ما قورن بعلاقة الصراع المستمر والعميق بين الإسلام والمسيحية».[143]

وهكذا شدَّد هنتنجتون على علاقة العداء بين الإسلام والمسيحية وفاء لفرضيته حول "صراع الحضارات"، وأكَّد اعتبار الاختلاف والتنوع مصدرين للنزاع. وهذا ما يفسر مناهضته فكرة التنوع الثقافي، وتأكيده أن احتدام الصراع بين الحضارات هو سمة العصر. وافترض قيام حضارة عالمية واحدة على أساس التقارب الثقافي مرجحاً قيام الحضارة الغربية بزعامة الولايات المتحدة بذلك الدور.

غير أن المتتبع لآراء هنتنجتون لن يجد عناء في الخروج باستنتاج مناف لما ذهب إليه من تأكيد أولوية العوامل الثقافية والحضارية في صراعات المستقبل التي ستتحكم فيها بالأساس الدواعي المادية والمصالح الدنيوية. فبقدر ما أجهد نفسه في إضفاء صبغة ثقافية على دوافعه السياسية ومشاغله الفكرية والأمنية، تجلت أبعادها الاقتصادية والاستراتيجية... وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتمكّن المحافظين الجدد من إطلاق العمل بخطتهم من أجل "الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة" ولتعزز ثقة هنتنجتون في مقولة "صدام الحضارات" التي تبنتها إدارة بوش وجعلت منها سلاحاً ثقافياً ضد العرب والمسلمين، ووجهت دعوة لصاحبها لإلقاء محاضرة في البيت الأبيض خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

وقد أصاب وجيه كوثراني حين نبه على أن أشكال الصراع التي يستدل بها هنتنجتون في مقولته عن "صراع الحضارات" هي مجرد أشكال من «الممانعات الثقافية وحركات الاحتجاج والرفض والحروب الأهلية الناتجة عن عجز الحضارة الغربية عن أن تصبح عالمية مستوعبة لتنوع العالم... بسبب تطابقها مع مشروعها الرأسمالي، وتحولها إلى دعوات أيديولوجية لهذا المشروع واستدخالها لمنطقه في الربح والسيطرة والاستهلاك، وبالتالي بسبب إعاقة هذا المشروع لخطط التنمية التي فشلت في بلدان الأطراف فشلاً ذريعاً، وتحولت من مظاهرها العالمية الغالبة إلى حضارة "صورة" و"سلعة" يتجاذبها تناوب المتعة والملل السريعين لدى الميسورين، والحقد والجوع والعنف لدى المحرومين...».[144]

ويمكن القول إن نظريته في "صراع الحضارات" هي مقاربة سلبية لتقييم البعد الثقافي للعولمة، ومحاولة مكشوفة لإضفاء صبغة ثقافية على مشاغله السياسية واهتماماته الاستراتيجية.

وعلى نهج هنتنجتون سار أكثر من مُنظّر أمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أطلقت العنان لاستخدام «الصور النمطية الملائمة لما يسمونه إسلاماً شمولياً، وصراعاً تاريخياً بين الحضارات، وصراعاً بين الإسلام والحداثة، بدلاً من الانكباب على دراسة الأسباب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة لظاهرة الإرهاب...».[145]

ولنقف عند مقال كتبه صاحب نظرية "نهاية التاريخ" وأحد كبار مفكري الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية فرانسيس فوكوياما في مجلة **نيوزويك** الصادرة في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2001 يقول فيه إن الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحادي عشر من سبتمبر كانت «تندفع بقوة إلى الأمام» حيث اندحرت الشيوعية والولايات المتحدة الأمريكية في عز اقتصادها، والتكنولوجيا تقرب القرية العالمية أكثر بعضها إلى بعض على حساب «الدول القومية التقليدية، واليوم اختلف كل شيء...».[146]

وما نستخلصه من هذا الكلام هو أن عولمة العالم وتنميطه وتسطيح وعيه وانتماءاته الثقافية والحضارية، كانت تسير بسرعة وهدوء، حتى كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ونحن -وإن كنا لا نقر هذه الأحداث، ونرفضها أسلوباً وعملاً- نختلف مع الرجل في تحليله وفي أهدافه وأهداف ثقافة العولمة المؤمنة إيماناً راسخاً بوجوب – وربما حتمية – سيطرة النموذج الثقافي الأمريكي على "القرية العالمية" وعلى حساب الثقافات الأخرى في العالم. فهذه مسألة لا يكاد يخفيها، ويجاهر بها توماس فريدمان حين يقول: إن العولمة الثقافية هي إلى حد بعيد انتشار "الأمركة"، «لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي تمسك بوسائل القوة الشاملة».[147] ويضيف فوكوياما قائلاً: «لقد نزع الأمريكيون للاعتقاد بأن المؤسسات والقيم الديمقراطية والحريات الشخصية وسلطة القانون والرخاء المستند إلى حرية الاقتصاد تمثل تطلعات لا بد أن يشاطرهم فيها الناس حول العالم في النهاية إذا توافرت لهم الفرصة...».[148] ثم يقول: «...وما يدفع هذه العملية في المقام الأول هو العلم الحديث والتكنولوجيا التي تعتبر إمكاناتها على خلق الثروة المادية وسلاح الحرب هائلة إلى الحد الذي يوجب على المجتمعات الأخرى أن تُقدم على التفاهم معها...».

وتحمل هذه العبارات المختارة بعناية نبرة واضحة من الغرور والسخرية والتهديد باستخدام السلاح ضد كل من يقف في وجه انتشار النموذج الأمريكي. "فالثروة والسلاح" -وهما بيد الولايات المتحدة الأمريكية- يستطيعان إخضاع كل من تسول له نفسه أن يقف بذاته وثقافته في وجه الأمركة وقيمها. أما قوله: «إلى الحد الذي يوجب على المجتمعات الأخرى أن تقدم على التفاهم معها...» فيعني بوضوح أن "المجتمعات

الأخرى" (الثقافات) لا تملك في النهاية إلا أن "تـقُدِم" على ما تكرهـه وهـو الاستـسلام. والخطـاب موجـه هنـا إلى العـرب والمـسلمين فقـط لأن جميـع الثقافات الأخرى – حسب زعمه – تتمنى أن تتمكن مـن احتـذاء النمـوذج القيمي الأمريكي. ألم يتساءل عما إذا كانت «هناك ثقافات أو مناطق في العـالم ستقاوم أو تثبت أنها منيعة على عملية التحديث؟...». وخلص إلى القول: إن «المعوقات الثقافية أقل بروزاً» في دول جنوب شرق آسيا، و«أمريكا اللاتينيـة والدول الشيوعية السابقة في أوربا» وفي الهند. كما أن «أفريقيا الواقعة جنـوب الصحراء لديها العديد من المشاكل من الإيدز إلى الحرب الأهلية والحكومات الرثة، لكن من الـصعب رؤيـة كيـف تمنـع التقاليـد الثقافيـة المتنوعـة هنـاك التحديث... إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التـي يمكـن الجدال بأن لديها بعض المشاكل الأساسية مع الحداثـة...».[149] ونجـد الـرأي نفسه عند بول كنيدي[150] وهنتنجتون الذي رأينا كيف عوضـت مقولتـه عـن "صدام الحضارات" فكرة "نهاية التاريخ".

و"الحداثة" و"التحديث" مـصطلحان معـسولان ولكـنهما لا يكـادان يخفيان إرادة الهيمنة على الآخـر قلبـاً وقالبـاً. وقـد وردت في حديثـه عرضـاً كلمات نمامة مثل "الثقافات"، و"المقاومة"، و"الدول القومية"، تنم عن إيمانه بأن المقاومة تأتي من الثقافات الأخرى، وأن المواجهة معها حتميـة، ولاسـيما الثقافة العربية الإسلامية. «فعلى المجتمع الإسلامي أن يقرر فيما إذا كان يريـد أن يصل إلى حل سلمي مع الحداثة، وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي حول الدولة العلمانية والتسامح الديني...».[151]

ولا يخامر فوكوياما أي شك، على ما يبدو، في أن ثقافة العولمة ستسود، وأن الثقافات الأخرى ستمحى وتصبح «في صندوق منفصلة عن السياسة وتنسب إلى عالم الحياة الخاصة...».[152] والثقافة الإسلامية –وإن أبدت بعض المقاومة– لا تملك إلا أن تزول «لأن أوراق اللعبة كلها في يد واحدة، إلا إذا قبل المسلمون بالعلمانية معتقداً»، وما يسميه فوكوياما "التسامح الديني".

ولعل ما يعنيه الرجل قد اتضح. فالنموذج الأمريكي في التفكير السياسي والاقتصادي والقيمي والعقدي يجب أن يعم الكون. وتفعل تقنيات الاتصال فعلتها في الشعوب وثقافاتها. فإذا أظهرت ثقافة ما بعض التمنع والتحصن، فالحرب كفيلة بإرجاعها إلى صوابها، إذ إن «الدرس الكبير لكل العالم – كما يقول بول كنيدي– أن هناك، بالمعايير العسكرية، لاعباً واحداً في ساحة المعركة يحسب حسابه».

وتكمن أهمية فوكوياما وفكره في كونه أمريكياً مفكراً ومنظراً لليبرالية الجديدة ومفتتناً بها. ثم إن أفكاره هذه صادقة صافية لأنها ردة فعل على أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي زعزعت نظريته في "نهاية التاريخ"، وحوَّلها الأمريكيون إلى "هولوكوست" جديد لتبرير سياساتهم الخارجية ومفهومهم للثقافة والعولمة الثقافية.

ثالثاً: العولمة الثقافية وسبل التعامل معها

تنطوي العولمة الثقافية على مخاطر شديدة يتعيّن التعامل معها بقدر كبير من الحيطة والروية لمعرفة ما تطرحه من تحديات، وإيجاد السبل

والاستراتيجيات الكفيلة بالتصدي لها. ويزداد الأمر تأكيداً في وقت أصبحت فيه الثقافة قوة تنموية حاسمة ودافعاً سياسياً أساسياً، وتراجع دور الاعتبارات والعوامل الأيديولوجية والأمنية في «تقرير مصائر الأمم وعلاقاتها، وتزايد الاهتمام والتركيز على العوامل الثقافية كقوة مؤثرة ودافعة في الشؤون البشرية وعلاقات الدول».[153] غير أن العولمة عموماً، والعولمة الثقافية خصوصاً، ظاهرة معقدة لا تجدي معها المقاربات الأحادية الجانب. فإذا كانت لها سلبياتها ومخاطرها الجلية، فإن لها جوانبها الإيجابية التي ينبغي أن نستفيد منها ونحسن استغلالها. ومن هذا المنطلق ينبغي تأكيد أن الانعزال والانغلاق على الذات أو الاندماج الكلي والذوبان اللاواعي في العولمة الثقافية موقفان خاطئان ينبغي الابتعاد عنهما والاستعاضة عنهما بمبدأ التفاعل الإيجابي الواعي بوصفه النهج الأسلم. «فالتبادل هو شرط البقاء الأول لكل الثقافات الإنسانية التي لا تريد أن تسقط في القدم والجمود والتحجر، ولكن مقاومة روح الاستسلام والتسليم التي تقود إلى قتل ملكة الإبداع والإنجاز لدى الثقافات الأضعف هي شرط تحقيق هذا التبادل المثمر، ومكافحة نزعة الانمحاء الثقافي والاغتراب ونزع الشخصية...».[154]

وينبغي هنا تأكيد جملة حقائق نعتبرها أساسية في مضمار التعامل مع العولمة:

1. نستطيع أن نقول بشيء من الاطمئنان إن العولمة نابذة للثقافات الأخرى، وإنها منذ التسعينيات أخذت منزلقاً خطيراً لا على العرب

والمسلمين بل على البشرية عموماً. فهي تسلب الوعي وتنمطه وتسطِّحه، وتخلق إنساناً منبتاً. و«العولمة لا تجرف فقط بشكل جنوني الدول والمؤسسات بل تقتلع الأفراد بقوة التيار وتحملهم إلى عالم هدام...».[155]

وطبيعة العولمة يعرفها الغربيون المدافعون عنها والمعارضون لها، ورأي الطائفتين متفق على أن العولمة ديكتاتورية لا تقبل بالآخر، ولا ترضى منه إلا بالانسلاخ من ذاته وثقافته. تلك هي الأطروحة الكبرى التي يجب أن ننطلق منها في وضع أي استراتيجية للإبداع العربي، مهما كانت خطورتها ومهما كانت وسائلنا ضعيفة في مواجهتها لأنها واقع، والانطلاق من الواقع أسلم وأنجع... فعدم امتلاك القدرات الكفيلة بالوقوف في وجه موجة العولمة، يستوجب منا على الأقل أن نبذل كل ما في وسعنا للتخفيف من وطأة آثارها السلبية.

2. إن التحليل السياسي أصبح اليوم مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتحليل الثقافي، و«التحليل الثقافي أصبح جزءاً من التحليل السياسي ولا يمكن فصل السياسة عن الثقافة»،[156] بل إنها أصبحت في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر «دافعاً أساسياً من دوافع السياسة، وعاملاً متداخلاً وفعالاً في تكوينها وممارستها، لدرجة يمكن الحديث معها عن نشوء ظاهرة تثقيف السياسة»،[157] والإنسان مخلوق ثقافي. و«إن أخطر ما يمكن أن تخسره أمة من الأمم هو أن يتهدم بنيانها القيمي الفكري. عندها تصبح الأمة مسخاً

ونسياً منسياً كأن لم تكـن شـيئاً مـذكوراً».[158] فـلا منـاص مـن مقاومـة الذوبان والاضمحلال واقتطاع الجذور، وما لنا من سلاح سوى تفعيل ثقافتنا اعتماداً على ما تتوافر عليه من عناصر قوة وما تسخره لهـا العولمـة من إمكانات هائلة في مجال العلم والتقانة والعقلانيـة والديمقراطيـة... وبذلك نوفِّق بشكل مبـدع بـين ضرورة المحافظـة عـلى هويتنـا الثقافيـة والانفتاح على مستجدات العصر والاستفادة الواعية منها، انطلاقـاً مـن كون أعظم الإبداعات العالمية هي تلك التي «انطلقت من ثـراء محليتهـا وعراقة مخزونها الحضاري»[159] في أخذها عن الآخر بدون عقد.

3. العولمة أمر لا مناص منـه، فلـم يعـد مـن الممكـن الانـزواء والانغـلاق والتقوقع حول الذات الذي لا ينجي مـن شرور العولمـة، ولا يـسهم في تحصين الأمة فكرياً وتزويدها بمعارف وتقنيات العصر الكفيلة بتمكينها من الاستفادة من إيجابيات العولمة. فنحن لا نعارض فكرة وحدة العـالم ضمن منظومة أخلاقية سامية يقبلها الجميع وتعترف بالمخالفـة الثقافيـة والدينية مصادر ثراء وتلاقح وإخـصاب وإبـداع، وتعتـبر المماثلـة فقـراً وسـطحية وعقـماً مـا بعـده عقـم. فالأخـذ بأسـباب العلـم والتقنيـة واستخدامها لرقي الإنسان جسماً وروحاً مسألة لا مـراء في ضرورتهـا. لكن هذه الأسباب أدوات خير وشر. فإذا كانت تقنيات التواصل – مثلاً – مقبولة بل ضرورية في حد ذاتها، فإن استخدامها لمجرد جعل الإنـسان مستهلكاً، مستعبداً، منبتاً بهدف تكديس الأرباح أمـر غـير مقبـول. أمـا حرية الـسوق بالـشكل المعـروف اليـوم، وسـيطرة الـشركات المتعـددة

الجنسيات وتحكمها في الذوق والعقول والبيئة واعتبارها غير مسؤولة عن شيء وفوق المساءلة، فهذا غير مقبول. أما انمحاء الذات والموطن والثقافة والدين في ذات أخرى، قيمها مهتزة، فمن الصعب قبوله. ولعل أقوم السبل في هذا الصدد هو ما عبرت عنه مقولة المهاتما غاندي المأثورة: «لا أريد أن يكون منزلي محاطاً بالجدران من جميع الجوانب ونوافذي مسدودة، بل أريد أن تهب ثقافات جميع البلاد على منزلي بأقصى حرية ممكنة. ولكنني أرفض أن تعصف بي أي ثقافة منها».[160]

4. إن الثقافة العربية الإسلامية ليست وحدها في الخندق. فثقافات الجنوب ودياناته وشعوبه كلها يهددها المصير نفسه. ثم إن الكثير من الناس في الغرب بدؤوا يرون خطر نمط العولمة هذا، وخصوصاً من المفكرين والمثقفين وأفراد الطبقتين الوسطى والدنيا في المجتمع. فلنمد الجسور بيننا وبين هذه القوى لتنسيق الجهود وتصور عولمة جديدة تقوم على قيم وأخلاق إنسانية والسعي إليها بوسائل حضارية. يقول برانسلاف كوزوفيك Bracnislav Gosovic: «إن التحرر الفكري القائم على نمط اقتصاد موائم لمصلحة الشعوب يمكن أن يكون موضوع مشروع مشترك للجنوب، يكون مساهمة الجنوب في بداية القرن الواحد والعشرين في بناء عالم أفضل... وسيكون، من جهة أخرى، ضرورياً للمحافظة على السيادة الاقتصادية والسياسية، وحتى الجنسية المهددة اليوم بالزوال في الجنوب، لتتغلب شعوب الجنوب على الشعور بالضعف والاستكانة الذي تشعر به غالباً أمام العالم وتطوره».[161]

وكان وزير الخارجية الفرنسي الأسبق كلود شيسو صريحاً في دعوة نظرائه العرب إلى تنسيق الجهود لمقاومة العولمة الثقافية الأمريكية، حين قال في عام 1993: «إننا نحن - العربَ والفرنسيين- نواجه مأزقاً متشابهاً بفعل الأمريكيين، وما علينا إلا أن نوحد جهودنا لإيجاد حالة توازن وتعاون وانفتاح متزن، بدلاً من التقوقع أو الاستمرار فقط بالتذمر، وإنما يجب أخذ المبادرة قبل فوات الأوان».[162]

ويتعين علينا بوجه خاص أن نفعّل آليات الشراكة الثقافية مع مختلف شعوب العالم لمواجهة أخطار العولمة الثقافية وكسب رهان التنوع الثقافي الذي يُعتبر في نظر اليونسكو «تراثاً مشتركاً للإنسانية تُعد حمايته ضرورة أخلاقية لازمة لاحترام كرامة الكائن البشري نفسه»،[163] فضلاً عن كونه ضرورة من ضرورات الحوار بين الحضارات.

ولعلَّ ذلك ما جعل الاتحاد الأوربي والمجموعتين العربية والفرانكفونية والدول الإسلامية تعتبر أنه لا يكفي إصدار إعلان عالمي بشأن التنوع الثقافي، وإنما يجب إبرام اتفاقية دولية جديدة بشأن التنوع الثقافي خلال الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو المنعقد بباريس في تشرين الأول/ أكتوبر 2003. ورغم اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم في النهاية الاتفاق على المضي قُدُماً في إعداد تلك الاتفاقية في السابع عشر من الشهر نفسه، وكلف المدير العام لليونسكو بتقديم مشروعها الأولي إلى المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين.[164]

وتعكس هذه التجربة مدى الرفض الدولي "لأمركة" الثقافة وتنميطها المدمر لخصوصيات المجتمعات البشرية وتنوعها الثقافي. كما تعضد الرأي القائل إن الثقافة بطبيعتها تمتلك من مكامن القوة والقدرة على الصمود أكثر مما يمتلك الاقتصاد والسياسة بحكم كون «...الثقافة هي الأكثر استقلالية من بين [هذه] العناصر الثلاثة..»[165] لعدم ارتباطها بالنظام السياسي القائم، ولما للغة والدين من مكانة في الثقافة. وكان تعليل برهان غليون لدور الثقافة في مقاومة العولمة أكثر جلاء حين قال: إن «الثقافة ذات جذور ممتدة بعيداً في التاريخ، ولأن منظوماتها الرمزية والفكرية والأسطورية تختزن قيماً وتراثاً وتنمي مطامح وآمالاً خاصة بكل شعب، لأنها ذاكرة حية ومبدعة، وليست مجرد مرآة ساكنة وعاكسة تعكس اللحظة التاريخية أو الأنماط الإنتاجية؛ فإنها تشكل بؤرة المقاومة والصراع ضد عملية السحل الثقافي التي تمثلها العولمة...».[166]

غير أنه إذا كانت حركة مناهضة العولمة على الصُعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد أخذت طابعاً عالمياً منظماً ازداد زخمه عاماً بعد عام منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن مناهضة العولمة على الصعيد الثقافي لم تأخذ حتى الآن طابعها العالمي المنظم رغم ما ارتفع من أصوات هنا وهناك.

5. من المهم غربلة ثقافتنا وطرح الطالح منها وتفعيل الصالح، لتكون سلاحنا الأول في مواجهة حضارية غير متكافئة لا نجد اليوم وغداً

مناصاً من خوضها. ولعل من أولى الخطوات على هذه الطريق القيام بتحليل نقدي هادئ لواقعنا الثقافي، بهدف تخليصه مما يعانيه من وهن، وما علق به من شوائب معوقة للخلق والإبداع، وتأهيله لاستيعاب معطيات العصر ومتطلباته، وتمكينه من مواجهة التنميط الثقافي والاستلاب الفكري بثقة بالنفس وتأكيد للذات.

خاتمة

سعينا في هذه المحاولة إلى تسليط الضوء على ما عنَّ لنا من عوائق نابذة للإبداع، سواء في بنية الثقافة العربية أو في وسطها الآوي لها، قبل الخوض في العولمة وتداعياتها المختلفة المعوقة لهذا الإبداع أو المساعدة عليه.

ولا شك في أن تلك الظواهر وما لها من انعكاسات مختلفة على الواقع الثقافي العربي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتمحيص الدقيقين؛ ولاسيما أن هذا الدرب من النظر لم تتمهد سبله بعد في ساحتنا العربية. فقد درجنا على تحميل "الآخر" مسؤولية ما يلحق بنا من أذى وما نعانيه من وهن، وغض الطرف عما بأنفسنا. وقد آن الأوان لتشخيص ما بنا من أدواء تشخيصاً موضوعياً، واستنهاض الهمم لعلاجها إذا كنا نريد ألا نظل مفعولاً بنا، وأن نكسب رهان المستقبل ونسهم بفاعلية في سوق المعرفة والقيم الثقافية المبدعة في عالم لا مكان فيه لغير القوي المبدع.

ومن هذا المنطلق اعتبرت أنه من العبث الحديث عن مواجهة مخاطر العولمة على الثقافة العربية ما لم نشخص ما بنا من علل معوقة للفعل الثقافي

المبدع ونعالجها بصفة جادة. ولذا حاولت جهدي تلمس حضور تلك العوائق على الصُعد الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ لا حباً في جلد الذات وكشف العورات، وإنما للصدق مع النفس ومحاسبتها قبل أن يحاسبها الآخرون، عملاً بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «رحم الله من أهدى إلينا عيوبنا».[167]

ويبقى الإبداع العربي أسير المعوقات الذاتية وتحديات العولمة الجارفة ما لم نضع استراتيجية شاملة صحيحة لمواجهتها تتجاوز كشفها وفحصها وتحليلها إلى مواجهتها بثبات وثقة بالنفس، واستغلال أمثل للمقدرات، وتوظيف وتحكيم للعقل والعلم والإيمان، مع الانفتاح وعدم التقوقع والانكفاء على الذات. وتتطلب هذه الاستراتيجية، فضلاً عن ذلك، رؤية صحيحة لنا وللآخر وللطبيعة ونواميسها، وتجافياً عن التعصب العرقي والمذهبي والديني، والانجرار وراء العواطف والمشاعر. كما تتطلب المرونة في غير الثوابت العقدية والثقافية.

الهوامش

1. انعقدت ندوة الخبراء هذه في بيروت خلال الفترة 1–6 يوليو/ تموز 2002 لوضع خطة قومية للنهوض بالإبداع الثقافي والإعلامي.

2. لم أعثر فيما اطلعت عليه من أعمال ودراسات كثيرة عن الثقافة والإبداع الثقافي العربي على أية دراسة عن عوائق هذا الإبداع، حتى في الندوة التي كرستها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "للثقافة والإبداع" سنة 1992.

3. محمد عبدالحي، **الجمع بين النظرية والإبداع عند الشعراء النقاد المعاصرين العرب**، أطروحة دكتوراه دولة في الآداب (جامعة تونس الأولى، كلية الآداب، 1995–1996)، ص3.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (عمّان: المطبعة الوطنية، 2003)، ص113.

5. فرانك جي. لتشنر وجون بولي، **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة فضل جتكر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، 2004).

6. بهجت قرني، "تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي، وأهمية البعد الثقافي المهمل"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 277 (بيروت: 2002)، ص55–69.

7. راجع على سبيل المثال:

طيب تيزيني، "الإشكالية الإبداعية عربياً"، في **الثقافة والإبداع** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992)، ص171.

محمود الذوادي، "العوامل الذاتية لميلاد الفكر الريادي الخلدوني في ضوء علم الإبداع الحديث"، مجلة **التجديد**، (ماليزيا)، السنة الأولى، العدد الأول (1997)، ص67–68 و74.

محمد حبيب الحوراني، **تجارب عالمية في تربية الإبداع وتشجيعه** (الكويت: مكتبة الفلاح، 1999)، ص300 حيث قال مثلاً: إن الباحثين التربويين في نيوزيلندة أمضوا أكثر من عشرين سنة في تجميع معلومات حول مفهوم الإبداعية من خلال استخدام العديد من المعايير والتقنيات، والاستعانة بالكثير من الفاعلين التربويين.

8. طيب تيزيني، مرجع سابق، ص172.

9. انظر:

Arno F. Wittig, *Introduction to psychology*, Schaum's Outline Series, (McGra-Hill, 1977), 257.

نقلاً عن: عالي مهدي، "القابلات الإبداعية المطلوبة لدراسة العمارة وممارستها"، مجلة **التعريب**، (دمشق)، العدد 5 (1993)، ص107.

10. انظر:

Stephen P. Robbins, *Organizational Behavior* (New Jersey, NJ: Prentice Hall international Inc., 1998).

نقلاً عن: رندة اليافي الزهري: "الإبداع الإداري في ظل البيروقراطية"، مجلة **عالم الفكر**، المجلد 30، العدد 3 (كانون الثاني/ يناير – آذار/ مارس 2002)، ص245.

11. محمد حبيب الحوراني، مرجع سابق، ص144.

12. يحيى الرخاوي، "جدلية الجنون والإبداع"، مجلة **فصول**، (القاهرة)، المجلد 6، العدد 4 (1986)، ص35.

13. محمد عبدالحي، مرجع سابق، ص3.

14. المرجع السابق، ص4.

15. علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات** (بيروت: عالم الكتب، 1987)، ص28.

16. محمد علي بن علي بن محمد التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، ج1، ص181.

17. محمد عابد الجابري، **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1986) ص 257-391، 574-575 وبالذات ص 258.

18. المرجع السابق، ص264.

19. المرجع السابق، ص574.

20. علي حرب، **مداخلات: مباحث نقدية حول أعمال محمد عابد الجابري، حسين مروه، هشام جعيط، عبدالسلام بنعبد العالي، سعيد بنسعيد** (بيروت: دار الحداثة، 1985)، ص22، نقلاً عن: السيد ولد أباه، "أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر: إشكالية نقد العقل نموذجاً"، في **قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص110.

21. محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص582.

22. أبو بكر ابن العربي، **العواصم من القواصم** (الجزائر: د.ت.)، ج1، ص64.

23. محمد بن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967)، ص2.

24. فهمية شرف الدين، "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 278 (2002)، ص46.

25. عبد الإله بلقزيز، "العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟"، **العرب والعولمة**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص313.

26. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، مرجع سابق، ص3.

27. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة**، ط3 (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002)، ص50.

28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، مرجع سابق، ص3.

29. المرجع السابق، ص52.

30. محمد حبيب الحوراني، مرجع سابق.

31. وفق **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003** (ص78) لا يتجاوز الإنتاج العربي في مجال الكتب 1.1٪ من الإنتاج العالمي، رغم أن العرب يشكلون 5٪ من سكان العالم.

32. المرجع السابق، ص314.

33. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002**، مرجع سابق، ص76–77.

34. سعيد عبدالله حارب، "المثقف العربي والتطورات الثقافية: آفاق المستقبل والدور المتوقع"، مجلة **البحرين الثقافية**، العدد 30 (2001)، ص177، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية للعام 2002**، مرجع سابق، ص47–48.

35. السيد أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 256 (بيروت: 2000)، ص81.

36. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية للعام 2002**، مرجع سابق، ص113.

37. راجع بهذا الخصوص: نبيل دجاني، "البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 224 (بيروت: 1997)، ص61.

38. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، مرجع سابق، ص3.

39. حبيب الجنحاني، "مستقبل الثقافة العربية في ضوء الظروف الإقليمية والدولية الجديدة"، **المجلة العربية للثقافة**، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) العدد 30 (1996)، ص67.

40. ماتزال تلك المسلكيات متبعة حتى اليوم، إذ يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام 2003 (ص11) أن «مشكلة الحرية في العالم العربي ليست مع القوانين بقدر ما هي في الخروج عنها، وفي تفشي القمع وعشوائية إجراءاته، وفي هيمنة الرقابة، واحتكار النظام السياسي لها ليضيق بها على الحريات التي اعترف بها ظاهرياً. إن تقييد الحريات في العالم العربي يطال المطبوعات، والتجمعات العامة، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وذلك ما يمنعها من القيام بأدوارها التواصلية والثقافية، وأداء مهمتها في نشر المعرفة وتنوير الرأي العام. وإن سوء تطبيق القوانين يحولها في أغلب الأحيان إلى قوانين شكلية لا تشجع الناس على الاحتكام إليها أو إلى القضاء...».

41. محمد جابر الأنصاري، "مسئولية من.. تجديد الفكر العربي"، مجلة **البحرين الثقافية**، العدد 30 (2001)، ص142.

42. راجع: محمد عابد الجابري، **العقل الأخلاقي العربي**: **دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص131–254.

43. راجع: فهمية شرف الدين، مرجع سابق، ص47.

44. بهجت قرني، مرجع سابق، ص63.

45. المرجع السابق، ص57.

46. محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص171.

47. لمزيد من التوسع حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى طارق عبدالله، "التنمية مطلب حضاري أم استمرارية وَهْم؟ رؤية نقدية"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 246 (بيروت: 1999)، ص6-23.

48. محمد الأطرش: "العرب والعولمة: ما العمل؟"، في **العرب والعولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص430-432.

49. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002**، مرجع سابق، ص81 و84.

50. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، مرجع سابق، ص135.

51. أنطوان زحلان، "العرب والتحدي التقاني: وظيفة الجامعة في عملية التنمية"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 267 (بيروت: 2001)، ص83.

52. طارق عبدالله، مرجع سابق، ص23.

53. أنطوان زحلان: "تحديات الصناعات الناضجة"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 246 (بيروت: 1999)، ص35.

54. مصطفى كمال طلبة، "العلم ومستقبل الأمة العربية"، المجلة **العربية للثقافة**، العدد 30 (1996)، ص30.

55. يشكل غياب البيئة المجتمعية والإمكانات الضرورية لقيام الكفاءات بدورها المنشود في منظومة المعرفة وفي نهضة المنطقة، وتحقيق الذات وتوفير أسباب العيش الكريم، أهم أسباب تلك الهجرة التي بلغت 25٪ من خريجي المرحلة الجامعية الأولى في العام الدراسي 95-1996 الذين توجهوا إلى أمريكا الشمالية ودول السوق الأوربية المشتركة، في حين غادر أكثر من 15000 طبيب عربي إلى الخارج بين عامي 1998 و2000 حسب **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، ص143.

56. إسماعيل صبري عبدالله، "العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية"، **العرب والعولمة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص377.

57. أنطوان زحلان، **العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص20.

ويكفي لإدراك أهمية هذه المسألة في عصر العولمة أن نعرف بأن الدول الصناعية السبع الكبرى قد أنفقت عام 1996 على «أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج، مبلغ 345 مليار دولار مقاسمة بين الدول والقطاع الخاص...». راجع: إسماعيل صبري عبدالله، مرجع سابق، ص364.

58. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002**، مرجع سابق، ص73.

59. انظر:

Ignacio Ramonet, "Le nouvel ordre Internet", *Le Monde diplomatique* (janvier 2004),1.

60. لقد حذر مؤتمر منظمة الاقتصاد والتنمية (الأوسيد) المنعقد في دبي عام 2001 من السماح بتزايد الفجوات في مجال تكنولوجيا المعلومات بين دول العالم، وجاء انعقاد هذا المؤتمر في بلد غير عضو في تلك المنظمة للتعبير عن رغبتها في معالجة مشكلة الفجوة الرقمية بين الدول الصناعية والنامية. وطالب الرئيس السنغالي عبدالله واد بإنشاء صندوق تضامن رقمي خلال المؤتمر الأول لمجتمع المعلومات المنعقد في جنيف من 10 إلى 12 كانون الأول/ ديسمبر 2003. وكانت الدورة الثالثة والثلاثون لمنتدى دافوس المنعقدة ما بين 19 و23 كانون الثاني/ يناير 2004 بمنتجع دافوس السويسري آخر الصيحات الاستعراضية بهذا الخصوص.

61. .Ignacio Ramonet, *op.cit.*

62. زحلان، "تحديات الصناعات الناضجة"، مرجع سابق، ص34.

63. راجع أنطوان زحلان، **العرب وتحديات العلم والتقانة**، مرجع سابق، وللمؤلف نفسه: "العرب والتحدي التقاني: وظيفة الجامعة في عملية التنمية" مرجع سابق، ص75-91.

64. زحلان، "العرب والتحدي التقاني"، المرجع السابق، ص91.

65. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، مرجع سابق، ص72.

66. إسماعيل صبري عبدالله، "العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية"، مرجع سابق، ص377.

67. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002**، مرجع سابق، ص61-62.

68. يراجع بشأن تفاصيل تلك المعلومات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، مرجع سابق، ص69-70.

69. بهجت قرني، "الانكشاف الاستراتيجي العربي"، مرجع سابق، ص69.

70. محمد الطالبي، **عيال الله: أفكار جديدة في علاقة المسلم بنفسه وبالآخرين** (تونس: دار سراس، 1992)، ص44.

71. راجع: محمود جبريل، "مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط" ضمن برنامج "**بلا حدود**" الذي بثته **قناة الجزيرة** في 6 شباط/ فبراير 2003 ونشر على موقعها، ص12.

72. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، مرجع سابق، ص64.

73. بهجت قرني، مرجع سابق، ص67.

74. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، مرجع سابق، ص4.

75. محمود عبد الفضيل، "المثقف العربي: سعياً وراء الرزق والجاه"، في **المثقف العربي همومه وعطاؤه** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص136-137.

76. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، مرجع سابق، ص10-11.

77. سمر روحي الفيصل، "تكريم المبدعين العرب في ضوء التجارب القطرية والقومية في العالم العربي"، في **الثقافة والإبداع** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992)، ص117.

78. حمود عليمات، "الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة"، مجلة **إسلامية المعرفة**، السنة 6، العدد 24 (2001)، ص99.

79. هذا ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة حسب ما ذكره د. محمود فهمي حجازي في **مجلة الهلال**، عدد آذار/ مارس (القاهرة: 2001)، ص87.

80. محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، في **العرب والعولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص300.

81. جورج طرابيشي، **مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة** (بيروت: دار الساقي، 1993).

82. السيد أحمد مصطفى عمر، مرجع سابق، ص71.

83. نجيب عياد: "العولمة وصدام الحضارات"، مجلة **دراسات دولية**، العدد 89 (2003)، ص24.

84. المرجع السابق، ص74.

85. يقدر عدد تلك الشركات بـ 55 ألف شركة. وإذا أخذنا الألف شركة الأولى في العالم، نرى أن 485 منها أمريكية، و231 أوربية، و139 يابانية. وللولايات المتحدة الأمريكية 8 من أكبر عشر شركات في العالم حسب القيمة السوقية، و6 من أكبر عشر شركات عالمية حسب حجم المبيعات. ولذا فإن للعولمة نكهة أمريكية... راجع بهذا الخصوص مجلة **بيزنس ويك** الأمريكية الصادرة في 9 تموز/ يوليو 2001.

86. انظر:

Michel Husson, "La mondialisation capitaliste contre l'emploi", *Le Monde diplomatique* (Septembre, 2001),1.

87. محمد عابد الجابري، "العولمة و الهوية الثقافية"، مرجع سابق، ص300.

88. جان بيير وارنيي، **عولمة الثقافة**، ترجمة عبدالجليل الأزدي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص9، وقد تصرفنا قليلاً في الترجمة بما يتماشى أكثر مع النص الأصل.

89. المنجي الزيدي، "الثقافة والمال: دراسة في مستقبل التنمية الثقافية في العالم العربي"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 293 (بيروت: 2003)، 59.

90. تركي الحمد، **الثقافة العربية في عصر العولمة** (بيروت: دار الساقي، 1999)، ص42.

91. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، مرجع سابق، ص113.

92. المرجع السابق، الصفحة نفسها.

93. حمود عليمات، مرجع سابق، ص97.

94. المرجع السابق، ص89.

95. معتصم زكي السنوي، "مخاطر العولمة الثقافية الأمريكية على الدول العربية"، **المجلة الثقافية**، العدد 59 (عمّان: 2003)، ص25.

96. ذلكم ما ذهبت إليه لجنة اليونسكو العالمية التي تولت إعداد مؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية المنعقد في استوكهولم عام 1998. راجع بهذا الخصوص: نايف علي عبيد، "العولمة: مشاهد وتساؤلات"، سلسلة **محاضرات الإمارات**، العدد 46 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص35.

97. سهيل فرح: "العولمة الثقافية ومصير الحضارات: مقاربة أمريكية وروسية"، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد113 (بيروت: 2004)، ص43.

98. زبجنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج**، ترجمة أمل الشرقي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص40-41.

99. ارتفع عدد أجهزة التلفزيون إلى 135 جهازاً لكل 1000 مشاهد عام 1995، سعيد عبدالله حارب، مرجع سابق، ص169.

100. مصطفى حجازي، "العولمة والتنشئة المستقلة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 2 (المنامة، 1999)، ص26.

101. إياد شاكر البكري، **عام 2000 م: حرب المحطات الفضائية** (عمّان: دار الشروق، 1999)، ص241.

102. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2000**، نقلاً عن: سعيد عبدالله حارب، مرجع سابق، ص169.

103. سعيد عبدالله حارب: المرجع السابق، ص166.

104. انظر:

Roger Lesgards, "Face à la machine techno-économique: Résister par la création culturelle", *Le Monde diplomatique* (Décembre 2000), 28.

105. Ibid.

106. انظر:

John A Pennel, "Globalization: Myth or Reality?" *AJISS*, 13 (Fall), 107-117

نقلاً عن: حمود عليمات، مرجع سابق، ص109.

107. برهان غليون وسمير أمين، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، ط2 (بيروت: دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002)، ص134.

108. هانس- بيتر مارتين وهارولد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي ومراجعة وتقديم رمزي زكي، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد 238 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص34.

109. انظر:

Gorge Soros, *La crise du capitalisme mondiale : l'integrisme des marchés*, (Paris: Plon, 1998).

110. تمثـل معطيـات الإنترنـت باللغـة الإنجليزيـة 88٪ مقابـل 9٪ بالألمانيـة، و2٪ بالفرنسية، و1٪ يوزع بين بقية اللغات الغربية. راجع: عبدالهادي بوطالب "لا بـد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واجداً ومتعـدداً"، ضـمن **العولمـة والهويـة** (الرباط: مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، 1997)، ص125.

وعلى الرغم من تقادم هذه المعطيات النسبي، فإن الفارق بينها وبين ما هو متـوافر من معطيات حديثة غير كبير جداً، فآخر دراسية إحـصائية تناولهـا فريـق البحـث اللغوي التابع لجامعة لافـال الكنديـة في دراسـته حـول توسـع اللغـات في عهـد الإنترنت ونشرت في 7/ 7/ 2005، قد أحصت 35 مليون موقع ويب نشط في العالم في كانون الأول/ ديسمبر 2002، تصدرت اللغة الإنجليزية اللغات المستعملة فيها بنسبة 72٪، فالألمانية 7٪، فاليابانية 6٪، فالإسبانية 3٪، فالفرنسية 3٪، فالإيطاليـة 2٪. راجع:

“L’Expansion des langues, 4-3 Les langues a l’ére d’Internet” dans: l’aménagement linguistique dans le monde, http://tlfq.ulval.ca/axl/langues/2vital.htm

غير أن اليونسكو – التي يصدر تقريرها الجديـد حـول اللغـات عـام 2005– قـد توقعت عام 2000 أن تنخفض نـسبة الإنجليزيـة إلى أقـل مـن 50٪ في نهايـة عـام 2003 بحكم التطور السريع في هذا الميدان.

111. انظر:

Branislav Gosovic, "L’hégémonie intellectuelle mondiale et développement", *Revue internationale des sciences sociales, n° 166* (Décembre 2000), 514.

وتجدر الإشارة إلى أن الفرنسيين قد توجسوا خيفة من الهيمنة الإعلاميـة واللغويـة الأمريكية مبكراً حيث أعرب الرئيس الفرنسي الأسـبق جيـسكار ديـستان في عـام 1976 عن قلقه من تراجع الإنتاج التلفزيـوني الفرنـسي أمـام المنافـسة الأمريكيـة. وحذر مجلس الشيوخ من مخاطر تلك الظاهرة في عـام 1979، وتناولـت الـصحافة الفرنسية بإسهاب أخطار الغزو الثقافي خلال عقد الثمانينيات. وجاءت تـصريحات وزير الثقافة الأسبق جاك لانج بهذا الخصوص، وما أثارته من ردود فعـل غاضـبة لدى الأمريكيين، لتعطي دفعاً جديـداً لنقـاش مـستقبل الثقافـة الفرنـسية في ظـل

العولمة على مستوى المثقفين؛ فظهر عدد من الكتب تعبر عناوينها عن محتوياتها مثل **الحرب الثقافية** لهانري جوبار، و**فرنسا المستعمرة** لجاك تيبو.

112. أحمد ثابت، "العولمة والخيارات المستقبلية"، في **العولمة وتداعياتها على العالم العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص247.

113. **الثقافة العربية في ظل التحديات المعاصرة** (أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001)، ص55.

114. الصادق رابح، "وسائل الإعلام والعولمة"، في العولمة وتداعياتها على العالم العربي، مرجع سابق، ص146.

115. لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى: هيثم بن جواد الحداد، "العولمة اللغوية"، صحيفة **البيان** (7 حزيران/ يونيو 2004)، ص3-4 من النسخة المنشورة في موقعها على الإنترنت.

116. إيمانويل تود، **ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، ط2 (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص211.

117. Branislav Gosovic, op.cit., 515 .

118. Ibid, 513.

119. اضطررنا إلى تبني هذا المصطلح غير الأصيل لغوياً مجاراة لشيوعه في "قاموس العولمة اللغوي" الذي عمت به البلوى.

120. جان بيير وارنيي، **عولمة الثقافة**، مرجع سابق، ص106.

121. **التصنيع الثقافي وإنشاء سوق ثقافية عربية مشتركة** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000)، ص12.

122. انظر:

Unesco, *Culture, commerce et mondialisation: Questions et réponses, sous la direction de Milagros del Corral* (Paris: Unesco, 2000), 5

نقلاً عن: المنجي الزيدي، مرجع سابق، ص64.

123. المرجع السابق، ص76.

124. مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص32.

125. المرجع السابق، الصفحة نفسها.

126. المرجع السابق.

127. Roger Lesgards, op.cit., 28.

128. معتصم زكي السنوي، مرجع سابق، ص25.

129. اعتمدنا في هذا الاستشهاد على الترجمة الواردة في عبدالعزيز بن عثمان التويجري، **العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي** (الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2001).

130. جاء ذلك في ختام عرض قدمه عام 2000 أمام الأكاديمية المغربية. راجع بهذا الخصوص: أحمد صدقي الدجاني، "العولمة: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة ومستقبلها"، في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص32.

131. انظر:

Jacques Le Goff, "Heurs et malheurs des mondialisations", *Le Monde* (16/11/2001), 1-18.

132. ميشال يمين، "العولمة والإرهاب الثقافي"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 113 (بيروت، 2004)، ص82.

133. نقلاً عن: نجيب عياد، "العولمة وصراع الحضارات"، مرجع سابق، ص28.

134. إيمانويل تود، مرجع سابق.

135. صامويل هنتنجتون: **صراع الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه، ط2، مجلة **سطور** (القاهرة: 1999)، ص29. ويمكن الرجوع بشأن هذه المعلومات إلى:

- بول كنيدي في برنامج "بلا حدود" بتاريخ 26/ 11/ 2003 حول: مستقبل الإمبراطورية الأمريكية المنشور على موقع الجزيرة نت.
- محمود جبريل في برنامج "بلا حدود" بتاريخ 4/ 2/ 2004 حول: مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة للشرق الوسط المنشور في موقع الجزيرة نت.
- خطاب الرئيس الصيني هو جيان تاو أمام الجمعية الوطنية الصينية المنشور في صحيفة الشعب اليومية أونلاين بتاريخ 2/ 11/ 2005.
- Jeffreg D. sachs: “ Le decline de l’Amerique”, www.projet-syndicate.org/

136. المرجع السابق، ص37.

137. المرجع السابق، ص70.

138. المرجع السابق، ص295-296.

139. ذهبت دراسة استشرافية قامت بها وزارة المالية البريطانية خلال السنتين الماضيتين إلى هذا الرأي. وتوقع الاقتصادي الشهير جولدن ساكس أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية في الثلث الأول من هذا القرن، وتتحكم في مجرى الاقتصاد العالمي. أما بول كنيدي فقد اعتبر أن الصين ستكون قوة موازية للولايات المتحدة في عام 2040. وأعرب هنتنجتون صراحة عن تخوفه من آثار النمو الاقتصادي الصيني على اختلال ميزان القوى بين الحضارات وعلى «عدم استقرار النظام العالمي الذي يسيطر عليه الغرب». وقد تجاوز متوسط معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي الصيني 9٪ باطراد خلال الفترة 1990ـــ2000، ويتوقع أن يبلغ 9.3٪ عام 2004.

140. لم يكتف هنتنجتون بمعالجة هذا الموضوع في كتابه عن **صراع الحضارات** بل وكرّس له كذلك مقالاً نشرته مجلة **فورين أفيرز** Foreign Affairs في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 تحت عنوان: "تآكل المصالح الأمريكية"، عالج فيه الدور الجديد للولايات المتحدة الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة. واستشهد بمقولة الروائي جون أبدايك J. Updik البالغة الدلالة القائلة: «ما هي الحكمة في أن يكون المرء أمريكياً... دون أن تكون هناك حرب باردة؟!».

141. صراع الحضارات، المرجع السابق، ص339 و342.

142. المرجع السابق، ص352.

143. المرجع السابق، ص338.

144. وجيه كوثراني، "صدام الحضارات أم إدارة أزمات؟" **صدام الحضارات** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995)، ص99.

145. جون إسبوزيتو، **الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟** سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 74 (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص15.

146. فرانسيس فوكوياما، "الإسلاميون الأصوليون الذين أصبحوا فاشيي عصرنا"، **نيوزويك** (25 كانون الأول/ ديسمبر 2001)، نقلاً عن: ترجمة نشرة **محيط** (18 شباط/ فبراير 2002)، ص1.

147. راجع بهذا الخصوص: نايف علي عبيد، مرجع سابق، ص36.

148. فوكوياما، "الإسلاميون الأصوليون..."، مرجع سابق، ص1.

149. المرجع السابق، ص2.

150. جاء في الصفحة 266 من كتابه **الاستعداد للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة محمد عبدالقادر وغازي مسعود (عمّان: دار الشروق، 1993)، قوله بهذا الخصوص: «إن العالم الإسلامي عاجز عن الاستعداد للقرن الحادي والعشرين لأسباب عقدية ومجتمعية عميقة. وإذا احتاج المرء إلى مثال على أهمية المواقف الثقافية لشرح استجابة مجتمع ما للتغيير، فعليه بالإسلام المعاصر...».

151. فوكوياما، "الإسلاميون الأصوليون..."، مرجع سابق، ص3.

152. المرجع السابق، ص2-3.

153. جيهان سليم، "عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 293 (بيروت: 2003)، ص121.

154. برهان غليون، "التنمية الثقافية بين التبعية والانغلاق"، مجلة **الوحدة**، (الرباط)، السنة 8، العدد 92، (1992)، ص16-17.

155. انظر: R. Lesgards, op. cit., 28

156. حبيب الجنحاني، "مستقبل الثقافة العربية في ضوء الظروف الإقليمية والدولية الجديدة"، **المجلة العربية للثقافة**، العدد 30 (1996)، ص65.

157. عصام نعمان، "أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 278 (بيروت: 2002)، ص88.

158. حمود عليمات، مرجع سابق، ص94.

159. المنجي الزيدي، مرجع سابق، ص78.

160. نقلنا هذا الاستشهاد عن نايف علي عبيد، مرجع سابق، ص54.

161. Branislav Gosovic, op.cit., 515

162. نقلاً عن أحمد دعدوش: "إشكاليات الثقافة في عصر العولمة"، مجلة **الفيصل**، (المملكة العربية السعودية)، العدد 331 (2004)، ص32.

163. جاء ذلك في **إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي** الذي أقرته الدورة الحادية والثلاثون للمؤتمر العام للمنظمة المنعقد بمقرها في تشرين الأول/ أكتوبر 2001. ونقلنا هذا الاستشهاد عن: منير بشناقي، "نحو اتفاقية دولية بشأن التنوع الثقافي"، **مجلة المعرفة** السعودية، العدد 105، (شباط/ فبراير 2004)، ص26.

164. لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن يمكن الرجوع إلى ص 26 و27 من المرجع السابق ذكره.

165. منذر واصف المصري، **العولمة وتنمية الموارد البشرية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص126.

166. برهان غليون وسمير أمين، **ثقافة العولمة**، مرجع سابق، ص197.

167. راجع: ابن الجوزي، **صيد الخاطر**، ص15، أو الطبري، **الرياض النضرة في مناقب العشرة**، ص179 من موقع الوراق الإلكتروني www.alwarraq.com.

نبذة عن المؤلف

محمد المختار ولد السعد: عمل بالتدريس والبحث في جامعة نواكشوط (موريتانيا) خلال الفترة 1985–2004. وتولى رئاسة قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية خلال الفترة 1986–1993، وأسس بها مخبر البحوث والدراسات التاريخية خلال الفترة 1991–1993.

ألف عدداً من الكتب والدراسات باللغتين العربية والفرنسية منها: **العلاقات التجارية والسياسية بين إمارة الترارزة والفرنسيين من 1703 إلى 1860** (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، 2002)، **الفتاوى والتاريخ** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000)، **تاريخ موريتانيا: فصول ومعالجات** (نواكشوط: مخبر الدراسات والبحوث التاريخية، 1999). (مشترك)، **تاريخ القضاء في موريتانيا من عهد المرابطين إلى الاستقلال** (تونس: المدرسة الوطنية للإدارة، 1997). (مشترك)، **حرب شرببه أو أزمة القرن السابع عشر في الجنوب الغربي الموريتاني** (المعهد الموريتاني للبحث العلمي 1994)، Le Fleuve Sénégal comme enjeu régional : de la « Colonisation agricole » à l' «Après-Barrage » (1818-2001), (Codesria, Dakar: 2004)، "La A'Qila dans la jurisprudence maure: communauté d'intérêt et référentiel identitaire, IEA, Rabat2001, Emirats et espace émiral maure du XVIIIe au XIXe siècle", RMMM, n° 54 (1989).

ترجم وأعد للنشر عدداً من النصوص كان آخرها مذكرات الرئيس الموريتاني الأسبق المختار ولد داداه: **موريتانيا رهان التحديات الكبرى**.

صدر من سلسلة «دراسات استراتيجية»

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13.	ماجد كيّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14.	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15.	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16.	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17.	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18.	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19.	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20.	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21.	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22.	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23.	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24.	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25.	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26.	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27. صالح محمود القاسم — الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 – 1989

28. فايز سارة — الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل

29. عدنان محمد هياجنة — دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي

30. جلال الدين عزالدين علي — الصراع الداخلي في إسرائيل: (دراسة استكشافية أولية)

31. سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي — الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي

32. هيثم عجمي جميل — الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل

33. كمال محمد الأسطل — نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

34. عصام فاهم العامري — خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»

35. علي محمود العائدي — الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة

36. مصطفى حسين المتوكل — محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

37. أحمد محمد الرشيدي — التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة

38. إبراهيم خالد عبدالكريم — الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية

39. جمال عبدالكريم الشلبي — التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن

40. أحمد سليم البرصان — إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41. حسن بكر أحمد — العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
42. عبدالقادر محمد فهمي — دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43. عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي — العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44. إبراهيم سليمان مهنا — التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45. محمد صالح العجيلي — دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46. موسى السيد علي — القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47. سمير أحمد الزبن — النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48. الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم — التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49. باسيل يوسف باسيل — سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50. عبدالرزاق فريد المالكي — ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51. شذا جمال خطيب — الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52. عبداللطيف محمود محمد — موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53. جورج شكري كتن — العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها
54. علي أحمد فياض — مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55. مصطفى عبدالواحد الولي — أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56. خيرالدين نصر عبدالرحمن — آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57. عبدالله يوسف سهر محمد — مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58.	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59.	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60.	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: (حالة دراسية من دولة عربية)
61.	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62.	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63.	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64.	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65.	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66.	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67.	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68.	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69.	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70.	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71. حمد علي السليطي التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية

72. سرمد كوكب الجميل المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة

73. أحمد سليم البرصان عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته

74. محمد عبدالمعطي الجاويش الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

75. مازن خليل غرايبة المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية

76. تركي راجي الحمود التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)

77. أبوبكر سلطان أحمد التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة

78. سلمان قادم آدم فضل حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان

79. ناظم عبدالواحد الجاسور ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية

80. فيصل محمد خير الزراد الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي

81. جاسم يونس الحريري دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون

82. علي محمود الفكيكي الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي: (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97. علي مجيد الحمادي — الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل

98. آرشاك بولاديان — مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية

99. خليل إبراهيم الطيار — الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا

100. جهاد حرب عودة — المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية

101. محمد علي داهش ورواء زكي يونس — اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل

102. عبدالله المجيدل — حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا

103. حسام الدين ربيع الإمام — البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط

104. شريف طلعت السعيد — مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 – 1995)

105. علي عباس مراد — مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح

106. عمار جفال — التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز

107. فتحي درويش عشيبة — الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة

108. عدي قصيور — حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية

109. عمر أحمد علي — جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله – آثاره – وضعه القانوني

110. محمد خليل الموسى — التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي

111. محمد فايز فرحات — مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112.	صفـــات أمـــين سلامـــة	أسلحـة حروب المستقبل بـين الخيـال والواقـع
113.	وليـــد كاصـــد الزيـــدي	الفـرانكفـونيـــة في المنطقـــة العـربيـــة: الـواقـــع والآفـــاق المـــستـقـبليـــة
114.	محمـد عبدالباسـط الـشمنقي ومحمـــــــد حـاجـــــــي	استـشراف أولي لآثـار تطبيـق بروتوكـول كيوتـو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالميـة للـنفط
115.	محـمـد المختـــار ولـد السعـد	عـوائـق الإبــداع في الثـقـــافـة العـــربـيـة: بيـــن المـوروث الآسـر وتحــديـات العــولمة

قواعـد النشـر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسخة واحدة، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي:
الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «دراسات استراتيجية».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.
7. إن أي ملاحظات ترد حول الدراسة بحدوث ممارسات مخالفة للأعراف الأكاديمية يكشفها المحكمون سوف تكون سبباً لرفض الدراسة فوراً، ويحتفظ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بحقه في رفض أي عمل آخر يقدمه الباحث المعني لاحقاً.

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات استراتيجية»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الــدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكــس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.